بلا مساءلة

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2019

أكتوبر/تشرين الأول 2020
www.mwatana.org

مواطنة لحقوق الإنسان

منظمة يمنية مستقلة تشارك في الدفاع عن حقوق الإنسان، بدأت نشاطها في العام 2007 ورفض نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح منحها ترخيص رغم إعادة تقديم الطلب لعدة سنوات. وبعد إنتهاء حكم صالح إبان حراك 2011، حصلت المنظمة على تصريح عمل في 23 إبريل/ نيسان 2013. في عام 2018، قدرت جائزة بالدوين عملنا، وأعلنت منظمة هيومن رايتس فيرست منح ميدالية روجر بالدوين للحرية لمواطنة. وفي نفس العام، مُنحت جائزة هرانت دينك الدولية العاشرة لمواطنة لإعلام العالم عن حالة حقوق الإنسان في اليمن والنضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

info@mwatana.org

جميع الحقوق محفوظة | منظمة مواطنة لحقوق الإنسان © 2020

بلا مساءلة

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2019

مواطنة لحقوق الإنسان

www.mwatana.org

◄ رجل يقوم بتعبئة المياه من الخزان الخيري في حي الشماسي بمديرية صالة، محافظة تعز (نوفمبر/تشرين الثاني 2019)

جدول المحتويات

الخلفية: 6
الملخص التنفيذي 12
المنهجية 20

الباب الأول: النزاع في اليمن والقانون الدولي 23

الباب الثاني: الانتهاكات والاعتداءات في عام 2019 27
الفصل الأول: التجويع 28
الفصل الثاني: الهجمات الجوية 33
الفصل الثالث: الهجمات البرية 36
الفصل الرابع: الألغام 40
الفصل الخامس: تجنيد واستخدام الأطفال 43
الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي 45
الفصل السابع: الاختفاء القسري 49
الفصل الثامن: التعذيب 52
الفصل التاسع: العنف الجنسي 56
الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس 58
الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية 62

الباب الثالث: تقويض الحقوق والحريات 67
الفصل الأول: الصحافة 68
الفصل الثاني: حرية التنقل 71
الفصل الثالث: التجمع السلمي 73
الفصل الرابع: الأقليات الدينية 75

التوصيات 77

الخلفية:

شهد العام الخامس للحرب، 2019، تحولات وتفاعلات، في مختلف الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لم تُحدث، في مجملها، تغييرًا إيجابيًا في الوضع الحقوقي والإنساني، بل ساهمت في استمرار دفعه للأسوأ، واستمرار انتهاكات واسعة ومروعة لحقوق الإنسان.

صارت الخارطة اليمنية إلى سيطرة أطراف متعددة، حيث تسيطر جماعة أنصار الله «الحوثيون» حاليًا على صنعاء، وصعدة، وعمران، وذمار، وإب، والمحويت، وريمة، وأجزاء من محافظات: حجة، والحديدة، والجوف، والبيضاء، وتعز، والضالع.

ويسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا على محافظتي عدن ولحج، وأجزاء واسعة من محافظتي أبين والضالع. فيما تسيطر قوات حكومية محسوبة على حزب الإصلاح وموالية للرئيس هادي على مدينة تعز، ومأرب وشبوة، وأجزاء من محافظة الجوف. وتسيطر قوات حراس الجمهورية (وهي قوات مدعومة من دولة الإمارات) بقيادة طارق صالح على مدينة المخا، وأجزاء من مديريات تعز الغربية. وتشهد محافظتا حضرموت والمهرة شبه استقرار تحت سيطرة قوات موالية للرئيس هادي، مع تواجد مستمر لقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات.

الوضع الاقتصادي

شهدت أسعار العملة المحلية خلال العام 2019 تذبذبًا مستمرًا، انعكس على أسعار السلع الغذائية الأساسية، وقد فاقم من هذا الوضع ندرة الوقود، وارتفاع تكلفة التأمين على الشحن، هذا الأمر كان الأكثر تأثيرًا على مناطق النزاع النشطة التي تفتقد أساسًا لوجود الأمن الغذائي.

واتهم فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن في تقريره السنوي، مسؤولين حكوميين في مناطق مأرب والمهرة وحضرموت، بالتهرب من إيداع الإيرادات التي يحصلونها في البنك المركزي بعدن، وحقق فريق الخبراء في

مزاعم فساد مرتبطة بالتلاعب بالصرف الأجنبي لدى محسوبين على الحكومة المعترف بها دوليًا، كما اتهم جماعة أنصار الله «الحوثيين» بالاستيلاء على ممتلكات ومؤسسات خاصة، وغسل أموال لصالح مجهودهم الحربي، وقال فريق الخبراء إن التربح الاقتصادي من النزاع صار سلوكا مستحكما لدى الأطراف. [1]

في نهاية 2019 لجأت جماعة أنصار الله «الحوثيون» لحظر ومصادرة الطبعات الجديدة من الريال اليمني، ما حرم الآلاف في مناطق سيطرتها من الرواتب التي كانوا يتلقونها من حكومة هادي. أحدثت هذه الخطوة تفاوتًا في أسعار الصرف بين المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله «الحوثيون» والمناطق التي تديرها أطراف النزاع الأخرى.

الوضع العسكري

مع أخذ الحرب كل هذا الوقت، طالت سياسة «الكنتونات» الوضع العسكري في اليمن، وخاصة القوات المدعومة من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات.

وتسيطر القوات الحكومية التابعة لهادي على مناطق متفرقة في الجوف، ومأرب، وتعز، والبيضاء، وكثير من هذه القوات تدين بالولاء لنائب رئيس الجمهورية علي محسن الأحمر، وحزب التجمع اليمني للإصلاح. في مطلع يوليو/تموز 2019 سحبت الإمارات قوات عسكرية تابعة لها ومنظومة صواريخ «باتريوت» دفاعية من مدينة مأرب، الأمر الذي تركها عرضة لضربات صاروخية لاحقة من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين».

وتشهد هذه الجبهات مواجهات متقطعة بين هذه القوات المدعومة من الطيران الحربي السعودي ومسلحي جماعة أنصار الله «الحوثيين»، دون إحراز أي تقدم قد يكون حاسمًا في مسار الحرب، على الأقل خلال العام 2019. غير أن توقف مسار التسوية، طرح فرصة جديدة للأطراف للحشد والتجنيد وترتيب أولوياتها العسكرية، والزج بالعديد من الأطفال في خضم هذا الصراع، للبحث عما يرونها مكاسب خارج طاولة المفاوضات.

وفي مدينة تعز استغلت تشكيلات «حزب الإصلاح» المنضوية ضمن القوات الحكومية التابعة لهادي، المعترف بها دوليًا، العزلة التي فرضها قرار وزارة الخزانة الأمريكية في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2018، والذي صنف جماعة «أبو العباس» كتشكيل إرهابي، وهي كتائب سلفية كانت تدعمها الإمارات في السابق، واندمجت رسميًا مع القوات الحكومية لكنها لا تزال تعمل بشكل مستقل نسبيًا، لتحكم سيطرتها الكلية على مدينة تعز، وهي واحدة من أكثر المدن في اليمن ازدحامًا بالسكان، بعد اندلاع معارك دامية بداية العام 2019. خلفت هذه المواجهات عددًا من القتلى والجرحى بين المدنيين الذين وجدوا أنفسهم عالقين في مساكنهم داخل المدينة القديمة، وسط ممارسات مسلحة غاشمة انتهت بانسحاب جماعة «أبو العباس» في نهاية أبريل/نيسان 2019 إلى منطقة ريفية في الضاحية الغربية لمدينة تعز.

[1] تقرير فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن في 27 يناير/كانون الثاني 2020.

أما في المحافظات الجنوبية، فتتفاعل ثلاث قوى عسكرية على الأقل مع بعضها:

ففي محافظة الضالع، تسيطر جماعة أنصار الله «الحوثيون» على بعض المديريات الشمالية المحاذية لمحافظة إب، وتدور بين وقت وآخر اشتباكات بينها وبين قوات من الحزام الأمني التي كانت مدعومة من الإمارات وأصبحت تعمل مؤخرًا تحت إدارة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا. وكثيرا ما يتعرض المدنيون لانتهاكات في هذا المحور الحربي، ففي مايو/أيار 2019 اندلعت معارك ضارية في مديرية دمت. وإلى جانب سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، أدت هذه المعارك إلى إغلاق الطريق الحيوي الواصل بين محافظتي عدن وصنعاء أمام المسافرين والبضائع، لتضيف قيودًا جديدة أمام حركة المدنيين والمواد الأساسية والمساعدات الإنسانية.

وفي محافظات لحج وأبين وشبوة وحضرموت والمهرة، تقاسمت النفوذ فيها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا: (الأحزمة الأمنية في عدن وأبين، والنخبتين الحضرمية والشبوانية، وقوات المقاومة الجنوبية) من جهة، والقوات الحكومية التابعة للرئيس هادي من جهة أخرى.

وفي مدينة عدن التي أعلنتها حكومة الرئيس هادي المعترف بها دوليًا عاصمة مؤقتة، أدى انفجار عنيف يوم 1 أغسطس 2019، في معسكر الجلاء (غرب عدن) أثناء عرض عسكري تابع لقوات الحزام الأمني، لمقتل العشرات من العسكريين بينهم القيادي البارز في قوات المجلس الانتقالي، العميد منير اليافعي الملقب بـ«أبو اليمامة»، وجرح آخرون،[2] وعلى الرغم من إعلان جماعة أنصار الله «الحوثيين» مسؤوليتها عن الهجوم، إلا أن هاني بن بريك (نائب رئيس المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا) اتهم في مؤتمر صحفي عقده في مدينة عدن، بعد ثلاثة أيام من الهجوم، القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي التي تسيطر على أجزاء من مدينة عدن وحملها المسؤولية عن الهجوم. وقد تزامنت تصريحات بن بريك مع تصريحات أخرى تحرض ضد العمال الشماليين في المحافظات الجنوبية، حيث أقدمت على إثر ذلك قوات من الحزام الأمني بملاحقة المدنيين في أسواق عدن، وترحيلهم بناء على بطائقهم الثبوتية على ظهر ناقلات إلى مناطق التماس مع محافظة تعز.

وتسربت تسجيلات مصورة تظهر زعماء لهذه الحملات يقومون بتوجيه سباب وشتائم لعشرات العمال،[3] واتهامهم بأنهم خلايا نائمة وعناصر تخريبية. وفي 7 أغسطس/آب 2019 انتهت هذه التحركات بمعارك شرسة ودامية على نطاق واسع، بين قوات الحزام الأمني من جهة وألوية الحماية الرئاسية التي تتبع الرئيس هادي من جهة أخرى.

انتهت هذه المعارك في 10 أغسطس 2019، بعد أربعة أيام بسقوط مدينة عدن بشكل كامل في أيدي قوات الحزام الأمني، ومغادرة من كانوا في المدينة من حكومة الرئيس هادي إلى العاصمة السعودية الرياض. وقد وصفت حكومة هادي ما حدث بـ«الانقلاب» واتهمت حليفتها الإمارات بدعم التمرد الجديد وألقت باللائمة عليها.

[2] موقع العربي الجديد، "أبو اليمامة أبرز قتلى هجوم الحوثيين على معسكر بعدن"، 1 أغسطس/آب 2019، متاح على: https://cutt.us/m2oDh.

[3] استمع إلى التسجيلات متاحة على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=vBicfrX3PEI.

وثقت «مواطنة» قيام الطرفين باستخدام أسلحة متوسطة وثقيلة بين أحياء مأهولة بالسكان، ما أدى إلى سقوط عشرات من القتلى والجرحى بين المدنيين، فيما علق الآلاف في مناطقهم، أو أجبروا على النزوح.

اتجهت القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بعد ذلك للسيطرة على محافظتي أبين وشبوة، وفيما نجحت في السيطرة على الأولى أخذ القتال انعطافة مفاجأة وغير متوقعة في محافظة شبوة.

وشهدت مدينة عتق عاصمة شبوة في 21 أغسطس/آب 2019 مواجهات شرسة بين قوات الحزام الأمني والقوات الحكومية التابعة للرئيس هادي ألحقت فيه الأخيرة خسائر بالأولى، ما أجبرها على التراجع وأنهى سيطرتها على معسكرات استراتيجية في المحافظة الغنية بالنفط.

استثمرت القوات الحكومية الانتصار لتوسع نفوذها مجددًا في محافظة أبين، وفيما يشبه الانهيار لقوات المجلس الانتقالي، انفجر الوضع مجددًا داخل مدينة عدن، حيث حشدت القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي جنودها في بوابة عدن الشرقية تمهيدا لاقتحامها، غير أن الطيران الإماراتي أغار في 29 أغسطس/آب على هذه القوات وكبدها خسائر فادحة، وقلب نصرها إلى هزيمة.

الساحل الغربي- بؤرة جديدة

في الساحل الغربي أيضًا، تنشط بؤرة توتر عسكرية على طول الساحل الممتد جنوبًا إلى مدينة المخا، وشمالًا إلى مدخل مدينة الحديدة، بين «قوات مشتركة» مكونة من ألوية عسكرية جنوبية، وأخرى شمالية بقيادة طارق صالح نجل شقيق الرئيس السابق، وكلها تتلقى دعمًا إماراتيًا؛ وبين قوات جماعة أنصار الله «الحوثيين». وكانت كلفة هذا الاقتتال باهظة على المدنيين الذين يسقطون إما بالقذائف العشوائية أو الألغام، إلى جانب ممارسات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب التي تقوم بها هذه الأطراف.

حرب حجور- حجة

في يناير/كانون الثاني 2019 اندلعت معارك شرسة بين جماعة أنصار الله «الحوثيين»، ومعارضة قبيلة مسلحة في منطقة حجور بمديرية كشر بمحافظة حجة. وبعد حصار ومعارك امتدت لشهرين، تمكّنت جماعة أنصار الله «الحوثيون» من السيطرة على المنطقة. وشابت هذه المواجهات الكثير من دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان،[4] سواء الإعدامات الميدانية أو الاحتجازات التعسفية، وأشكال أخرى من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

[4] موقع العربي الجديد، "تقدم الحوثيين في حجور: انتكاسة جديدة لـ"الشرعية" والتحالف"، 12 مارس/آذار 2019، متاح على: https://cutt.us/oXFvd.

المهرة - أرخبيل سقطرى

دخلت محافظة المهرة الواقعة في شرق البلاد والقريبة من سلطنة عمان، على خط النزاع، بعد قيادة وكيل المحافظة السابق معارضة محلية للسلطة المحلية والتواجد السعودي في المحافظة. وأخذ هذا الصراع أبعادًا متشابكة مع تفكك البيت الخليج إبان مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين لدولة قطر، في الخامس من يونيو/حزيران 2017، حيث استغلت الأخيرة هذه القطيعة لعمل المزيد من التقارب مع سلطنة عمان ذات النفوذ الأقوى في محافظة المهرة.

وتلجأ سلطنة عمان -عادة- إلى سياسة النأي بالنفس في التعامل مع ملفاتها الخارجية، غير أنها أظهرت في السنوات الأخيرة مرونة في التعامل مع قوى إقليمية، لدرء ما تراه تهديدًا وجوديًا لها في حدودها الجنوبية مع اليمن.

يسري هذا الأمر على محافظة أرخبيل سقطرى حيث تشهد المحافظة، منذ حوالي العامين، تصاعد التوتر مع تنظيم المظاهرات والتصعيد الإعلامي، لكنه تطور ليأخذ شكلًا عنيفًا أحيانًا، وتتداخل فيه مصالح القوى المتحالفة وتتعارض، ما سمح بالحديث عن صراع داخلي يشوب علاقة السعودية بالإمارات. وقد يعطي هذا النزاع فرصة لدخول شكل جديد من الصراع، من الفاعلين الإقليميين، إذا لم يسيطر عليه.

اتفاق ستوكهولم

تمثل اتفاقية ستوكهولم التطور الأبرز عند الحديث عن مساعي السلام خلال العام 2019.[5] وقد تم الإعلان عن هذه الاتفاقية عقب المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة بين أنصار الله «الحوثيين» وحكومة الرئيس هادي، في العاصمة السويدية في 13 ديسمبر/كانون الأول 2018.

[5] انظر: موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، "عام بعد اتفاقية ستوكهولم أين نحن الآن؟"، متاح على الرابط: https://cutt.us/MSl48.

◄ قصف جوي، حي الرباط السكني بصنعاء (16 مايو/أيار 2019)

وتضمنت الاتفاقية ثلاثة بنود معلنة: وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة، وتأمين موانئها (الحديدة، والصليف، ورأس عيسى)، وإيداع مواردها في البنك المركزي بالحديدة كخطوة أولى لصرف رواتب موظفي الخدمة المدنية، والعمل على إعادة انتشار مشترك للقوات المتحاربة؛ ويتضمن البندان الآخران عمل آلية تنفيذية لتفعيل اتفاقية تبادل المحتجزين؛ وإعلان تفاهمات حول وضع محافظة تعز.

وتشير الأمم المتحدة، بعد عام من توقيع الاتفاقية، إلى أن عمليات إعادة انتشار قوات الأطراف المتنازعة لم تتم بالكامل، لكنها تقول إن الاتفاق ساهم بشكل مباشر في خفض الأعمال القتالية، وتحسين الوضع الإنساني، مع توفير فرص لزيادة الثقة في احتمالية انتهاء النزاع. مع ذلك، وحتى كتابة هذا التقرير، لم يتم إيداع أي من المبالغ في البنك المركزي التي تضمنها الاتفاق، ولا يزال الموظفون الحكوميون بلا رواتب للعام الخامس على التوالي، ولم يكتمل تبادل المعتقلين المتفق على تنفيذه، كما أن الوضع في تعز ظل كما هو قبل الاتفاقية.

اتفاق الرياض

في الخامس من ديسمبر/كانون الأول 2019، رعى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وبحضور ولي عهد دولة الإمارات محمد بن زايد اتفاقًا في العاصمة الرياض، وقضى بتقاسم السلطة بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جانب ترتيبات عسكرية ولوجستية أخرى.[6]

وبالرغم من أن لجنة الخبراء قالت إن هذا الاتفاق قلص من سلطة حكومة هادي، إلا أن الاتفاقية سهلت عودة بعض أعضاء حكومة الرئيس هادي إلى عدن، وظل أمر تنفيذ بقية بنود الاتفاق قيد تبادل الاتهامات بينهما، والتملص من تحمل المسؤولية عن عرقلة التنفيذ. وعلى الرغم تقلص وجود القوات الحكومية التابعة لهادي في المحافظات الجنوبية، إلا أن القوات الجنوبية المناهضة لها والمنضوية تحت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي تواجه هي الأخرى صعوبات في محاولات فرض سيطرتها على المحافظات الجنوبية.

[6] أخبار الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043321.

انتهاكات حقوق الإنسان 2019

التي وثقتها منظمة مواطنة لحقوق الإنسان

1213
وقـــائـــع
التقرير السنوي

2376
مـقـــابـــلات
التقرير السنوي

إحصائية لأنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني
المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن

112
تجويع

64
هجمات جوية

124
هجمات برية

46
زراعة ألغام

602
تجنيد واستخدام الأطفال

210
احتجاز تعسفي

39
اختفاء قسري

8
تعذيب

12
عنف جنسي

56
اعتداء على مدارس

19
اعتداء على الرعاية الصحية

10
تضييق على الصحافة

29
منع حرية التنقل

2
تجمع سلمي

1
اضطهاد الأقليات الدينية

الملخص التنفيذي

تدخل الحرب في اليمن عامها السادس، بمزيد من الخراب والتدميروالفرقة والانتهاكات المروعة وتعميق الصدوع الاجتماعية، محدثة بعد هذه المدة عزلًا يكاد يكون شاملًا بين اليمنيين واليمنيات وحقهم الأصيل في الحياة والكرامة والحرية، حيث يشهد البلد كارثة إنسانية من صنع البشر هي الأكثر فداحة في الوقت الراهن.[7]

تُقدّم «مواطنة» لحقوق الإنسان في متن هذا التقرير السنوي استعراضًا موسعًا للانتهاكات وحالة حقوق الإنسان في اليمن خلال العام 2019، حيث وثقت «مواطنة» التي تغطي كافة المحافظات اليمنية عدا محافظة سقطرى، مئات الوقائع التي تمثل خرقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، عبر عملية تقصي الحقائق وفحص الأدلة والبحث تفصيلي. كما خلصت إلى أن بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ويعرض التقرير بعض الوقائع المختلفة كنماذج من شأنها تسليط الضوء على الاعتداءات المرتكبة من قبل أطراف المنتهكة.

واصلت أطراف النزاع في اليمن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ما قلص قدرة اليمنيين على العيش، في تجاهل فاضح للقواعد الأساسية للقانون الدولي والمعايير الإنسانية. ولجأت الأطراف المتنازعة بما فيها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات والكيانات المسلحة على الأرض كجماعة أنصار الله «الحوثيين» على نحو متزايد إلى اتخاذ إجراءات بيروقراطية وقيود حالت دون وصول المواد الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة إلى الفئات الهشة. بينما تسببت الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في خسائر فادحة في الأرواح وفي البنية التحتية الحيوية في البلاد.

وكما هو موثق في هذا التقرير، ألحقت الهجمات البرية العشوائية على المناطق الآهلة بالسكان التي نفذتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» والقوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، أضرارًا مادية وخسائر بشرية بالغة، مستخدمة الأسلحة ذات الطبيعة العشوائية العالية، بما في ذلك قذائف الهاون. كما أودت الألغام والشراك الخداعية التي خلفتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» بحياة العشرات من المدنيين من بينهم نساء وأطفال.

[7] أخبار الأمم المتحدة، متاح على: https://news.un.org/ar/focus/yemen

كما يتناول التقرير وقائع تُظهر بشاعة ظروف الاحتجاز وفظاعة ممارسات التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية التي اقترفتها قوات الأحزمة الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا، وجماعة أنصار الله «الحوثيون»، وكذلك القوات الحكومية التابعة لهادي. فيما لا تزال السجون ومراكز الاحتجاز غير الرسمية تكتظ بالمحتجزين المدنيين والمقاتلين. وفي إجراء عملي رامٍ إلى المساعدة في الحد من آثار النزاع المسلح على المدنيين في اليمن، تعمل «مواطنة» لوضع حد للتعسف الذي يمارسه المنتهكون ضد المعتقلين والمختفين قسريًا عبر تقديم متابعة قانونية يُجريها محامو وحدة الدعم القانوني في مختلف المحافظات، وقد ساهمت جهود الدعم القانوني بالإفراج عن عشرات المحتجزين.

دأبت جماعة أنصار الله «الحوثيون» والقوات الحكومية والكيانات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على تجنيد واستخدام الأطفال في عمليات قتالية وأمنية ولوجستية، إلا أن ثمة فرقا واضحًا هذا العام يُظهر ازدياد معدل تجنيد واستخدام الفتيات دون دون الثامنة عشرة. بالإضافة إلى أن «مواطنة» خلصت استنادا إلى الوقائع الموثقة إلى ارتفاع عدد وقائع وضحايا العنف الجنسي مقارنة بالعام 2018.

ويشمل التقرير كذلك وقائع اعتداء على مستشفيات وطواقم طبية، ما يعني تحمل أطراف الحرب مسؤولية الاستهداف المستمر للقطاع الطبي المتهالك في ظل ظروف إنسانية غاية في الخطورة جراء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). كما تتضمن فصول التقرير اعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية بأشكال مختلفة من الانتهاكات والاعتداءات كالقصف الجوي، والبري، والاحتلال، والاستخدام لأغراض عسكرية.

وأفردت «مواطنة» في تقريرها السنوي مساحة لتبيان اعتداءات نالت من الحقوق والحريات المدنية لليمنيين خلال العام 2019، حيث واصلت الأطراف المتنازعة انتهاكاتها بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. كما حدت أطراف الحرب من حرية التنقل وأخضعت المدنيين لقيود تعسفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وعمدت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا إلى استخدام القوة لفض التجمعات السلمية. ويلقي التقرير في منتهاه الضوء على مستجد الوضع الحقوقي للأقلية البهائية في اليمن.

يتكون هذا التقرير من ثلاثة أبواب رئيسية:

• الباب الأول: اليمن والقانون الدولي

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

• الباب الثاني: الانتهاكات والاعتداءات في عام 2019

يتكون هذا الباب من إحدى عشر فصلًا تتناول أبرز أنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن، فضلًا عن شمول كل فصل على إحصائية لعدد الوقائع التي وثقتها «مواطنة» لحقوق الإنسان خلال العام 2019، بالإضافة إلى توطئة قانونية خاصة بكل نمط انتهاك، وبعض الأمثلة على الأنماط.

الفصل الأول: التجويع

وثقت «مواطنة» خلال العام 2019 ما لا يقل عن 112 واقعة انتهاك أثارت مرة أخرى المخاوف بشأن استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، بما في ذلك الهجمات التي تؤثر على الاحتياجات الأساسية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، كما تعيق الأطراف المتحاربة للإغاثة الإنسانية بشكل متكرر في سبعة عشر محافظات يمنية: صعدة، والبيضاء، والمحويت، وأمانة العاصمة، وذمار، وحجة، وإب، وريمة، والحديدة، والجوف، وعمران، ولحج، ومأرب، وتعز، وشبوة، وعدن، والضالع. ومن ضمن أنماط الانتهاكات التي وثقتها «مواطنة» في هذا الفصل: منع وصول المساعدات الإنسانية، والهجمات الجوية والبرية لوسائل إنتاج الغذاء وتحصيل الدخل كالأسواق العامة، والمزارع، والماشية، وقوارب الصيد، والمخازن الخاصة بالمواد الغذائية، وآبار المياه، وكذلك زراعة الألغام في الحقول الزراعية والأودية، والاعتداءات على العاملين في المجال الإغاثي. وفي هذا النوع من الانتهاكات وثقت «مواطنة» قرابة 74 واقعة منع وصول مساعدات إنسانية، و15 واقعة قصف جوي، و7 وقائع انفجار للألغام، و4 وقائع احتجاز تعسفي لخمسة عاملين في مجال الإغاثة، و12 واقعة قصف بري.

تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» المسؤولية عن 81 واقعة، فيما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 15 واقعة، بينما تتحمل القوات البرية السعودية مسؤولية 7 وقائع، كما اقترفت القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي 4 وقائع، وتُلقى المسؤولية عن واقعتي انتهاك القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيا، وارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا واقعة واحدة، في حين تتحمل المسؤولية المشتركة في واقعة واحدة قوات جماعة أنصار الله «الحوثيين» وقوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا، ولم تتمكن «مواطنة» من تحديد الطرف المنتهك في واقعة واحدة.

الفصل الثاني: الهجمات الجوية

وثقت «مواطنة» خلال العام 2019، ما لا يقل عن 64 هجمة جوية شنتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وألحقت أضرارًا وخسائر بحق مدنيين و/أو أعيان مدنية في عشر محافظات يمنية، هي: أمانة العاصمة، وحجة، وصعدة، وعمران، والحديدة، وذمار، وتعز، والضالع، والبيضاء، وأبين. راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 293 قتيلًا مدنيًا، بينهم 95 طفل و54 امرأة، وجرح ما لا يقل عن 380 مدنيًا، بينهم 111 طفلًا و57 امرأة. وقد استهدفت هذه الهجمات ودمرت أهدافًا مدنية محمية من بينها: الأحياء السكنية، ومراكز الاحتجاز، والأسواق، والجسور، والمدارس، والمنشآت الخدمية والتجارية.

الفصل الثالث: الهجمات البرية

وثقت «مواطنة» خلال عام 2019، ما يقارب 124 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 132 شخصًا بينهم 27 امرأة و73 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 329 مدنيًا، بينهم 57 امرأة و202 طفل. توزعت هذه الوقائع على محافظات: مأرب، ولحج، وعدن، وصعدة، وحجة، وتعز، والضالع، والحديدة، والجوف، وأبين، وإب. تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية 67 هجمة، فيما ارتكبت القوات البرية السعودية 11 هجمة، في حين تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي مسؤولية 15 هجمة، بينما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا 14 هجمة، كما ارتكبت واقعتين القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا، فيما تتحمل المسؤولية المشتركة قوات أنصار الله «الحوثيون» والقوات الحكومية التابعة لهادي في 11 واقعة، وتُلقى المسؤولية المشتركة في واقعة واحدة على القوات البرية السعودية والقوات الحكومية التابعة لهادي، بينما لم تتمكن «مواطنة» لحقوق الإنسان من تحديد الطرف المنتهك في 3 هجمات أخرى.

الفصل الرابع: الألغام

خلال العام 2019 وثقت «مواطنة» ما يقارب 46 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 23 قتيلًا مدنيًا، بينهم 12 طفلًا، و4 نساء. كما جرح 60 مدنيًا، بينهم 31 طفلًا و8 نساء. وقد تركزت هذه الحوادث في محافظات: الحديدة، والجوف، ولحج، وشبوة، وحجة، وتعز، وصعدة، والضالع، والبيضاء. تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام.

الفصل الخامس: تجنيد واستخدام الأطفال

خلال العام 2019، تحققت «مواطنة» من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 602 طفل بينهم على الأقل 43 طفلة. ومن خلال 317 مشاهدة ومقابلة قام بها فريق الميداني. وجدت «مواطنة» أن 75% من هؤلاء الأطفال جنّدتهم جماعة أنصار الله «الحوثيون». وتوزعت هذه النسبة في محافظات: صعدة، والضالع، والبيضاء، وحجة، والحديدة، والجوف، وصنعاء، والمحويت، وأمانة العاصمة، وعمران، وذمار، وحجة، وإب، وريمة، وتعز. وبلغت نسبة الأطفال الذين جُنّدوا من قبل القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي ما يقارب 18% من الإجمالي، حيث توزعت هذه النسبة في محافظات: مأرب، وتعز، وشبوة، والجوف. كما بلغت نسبة الأطفال الذين جندتهم القوات التابعة للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا إلى 6% من الإجمالي، وتركز نشاط التجنيد في محافظات: أبين، ولحج، وعدن، وحضرموت. وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا المسؤولية عن تجنيد 1%.

الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2019 وثقت «مواطنة» 210 وقائع احتجاز تعسفي لـ 265 ضحية، من بينهم 18 طفلًا. ومارست أطراف النزاع في اليمن الاحتجاز التعسفي بحق المدنيين في 21 محافظة يمنية، وهي كافة المحافظات التي تغطيها «مواطنة». حيث أقدمت جماعة أنصار الله «الحوثيون» في المحافظات التي تسيطر عليها

على ارتكاب 125 واقعة احتجاز تعسفي، كما وثقت «مواطنة» 56 واقعة احتجاز تعسفي نفذتها القوات الحكومية التابعة لهادي، بينما تقع المسؤولية على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا في 24 واقعة احتجاز تعسفي في المحافظات الخاضعة لسلطاته. كما أقدمت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيا على ارتكاب واقعة واحدة، فيما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعتي احتجاز تعسفي، كما وثقت «مواطنة» واقعتي احتجاز تعسفي وتعذيب نفذتها عصابات تعمل في الاتجار بالبشر في منطقة رأس العارة بمحافظة لحج. إضافة إلى أن حصاد العام 2019 شمل توثيق حالات احتجاز تعسفي بحق 8 نساء في محافظتي تعز وحضرموت نفذتها القوات الحكومية، وإدارة الأمن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

الفصل السابع: الاختفاء القسري

خلال العام 2019 وثقت «مواطنة» 39 واقعة اختفاء قسري لـ 44 ضحية من بينهم طفل واحد، في محافظات: حضرموت، وصعدة، وحجة، والجوف، وأمانة العاصمة، ومأرب، وعدن، وذمار، وتعز، والمهرة، والمحويت، والضالع، والحديدة، والبيضاء، وإب. وتتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» المسؤولية عن 28 واقعة اختفاء قسري. كما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي المسؤولية عن 5 وقائع اختفاء قسري، فيما ارتكبت التكوينات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والمسنودة إماراتيًا 6 وقائع اختفاء قسري بحق مدنيين.

الفصل الثامن: التعذيب

خلال عام 2019 وثقت «مواطنة» 8 وقائع تعذيب، منها 4 وقائع ارتكبتها قوات الحزام الأمني المدعومة إماراتيا في محافظة أبين نتج عنها وفاة ضحيتين. وتتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية 4 وقائع تعذيب في محافظات: تعز، وأمانة العاصمة، وحجة، حيث أفضت 3 وقائع تعذيب إلى وفاة 3 ضحايا.

الفصل التاسع: العنف الجنسي

في العام 2019، وثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان 12 واقعة عنف جنسي كان ضحاياها 11 طفلًا وامرأة. وكانت حالات الاغتصاب الموثقة بحق سبع فتيات (5 و8 و11 و12و13 عامًا، وفتاتين بعمر16 عامًا)، وولدين (8 و13 عامًا). كما وثقت «مواطنة» واقعتين تعرض فيهما فتى يبلغ من العمر 14 و16 عاما وامرأة في الثلاثين من العمر لأشكال أخرى من الاعتداء الجنسي. تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» المسؤولية عن عشر وقائع. كما تتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا المسؤولية عن واقعتي عنف جنسي. كان معظم ضحايا العنف الجنسي من الفئات الهشة ويعيشون في بيئات خطرة، ومعرضين فيها لصنوف من الانتهاكات: أفراد من فئة المهمشين، أو أطفال عاملون، أو نازحون، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس

وفي العام 2019 وثقت «مواطنة» ما لا يقل عن 56 واقعة اعتداء أو استخدام للمدارس، منها 3 هجمات جوية شنتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في محافظتي الضالع وصعدة. فيما وقعت 3 هجمات برية في محافظتي صعدة وتعز، تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي المسؤولية الهجوم على مدرسة تتمركز فيها قوات أنصار الله «الحوثيين»، فيما ارتكبت جماعة أنصار الله «الحوثيون» هجمتين بريتين أثرتا على مدرستين في محافظة تعز. ووثقت «مواطنة» 36 واقعة استخدام مدارس لأغراض عسكرية، حيث تقع المسؤولية عن 35 واقعة على جماعة أنصار الله «الحوثيين» في محافظات: المحويت، وريمة، وصعدة، وذمار، وإب. بينما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي مسؤولية واقعة واحدة في محافظة تعز. كما قامت «مواطنة» بتوثيق 11 واقعة استخدام واحتلال عسكري لمدارس، 7 منها ارتكبتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» في محافظة صعدة. واثنتان منها اقترفتهما قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا في محافظة أبين، وواقعتين أخريين ارتكبتهما القوات الحكومية التابعة لهادي. كما وثقت «مواطنة» ثلاث وقائع ألحقت أضرارًا بمدارس، بما فيها عملية تحقيق أنجزت بشراكة مع منظمة هيومن رايتس ووتش لواقعة انفجار مخزن يحتوي على كمية كبيرة من المواد المتطايرة خزنتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» في مستودع بالقرب من ثلاث مدارس في حي سعوان السكني بأمانة العاصمة، قُتل على إثر الانفجار 15 طفلًا وسقط عشرات آخرون جرحى.

الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية

طوال العام 2019 وثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان 19 واقعة اعتداء على المستشفيات والمراكز صحية والطواقم الطبية بأنماط مختلفة من الانتهاكات، إذ تعرضت الأعيان الطبية للاقتحام المسلح والاعتداء بالرصاص الحي على الطواقم الطبية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية والطبية، قُتل فيها 4 أشخاص من بينهم عامل صحي ومساعدة طبيب، وجرح 4 آخرون من بينهم عامل صحي. وبحسب الوقائع التي وثقتها «مواطنة» ارتكبت جماعة أنصار الله «الحوثيون» 6 وقائع في محافظات: تعز، وصعدة، وريمة، وإب، والضالع. فيما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي مسؤولية 12 واقعة في محافظة تعز، وارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعة واحدة.

• الباب الثالث: تقويض الحقوق والحريات

ويتضمن هذا الباب أربعة فصول تتناول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن.

الفصل الأول: الصحافة

وثقت «مواطنة» خلال العام 2019، 10 واقعة انتهاك ضد الصحافة والإعلام، طالت 13 صحفيًّا وعاملًا في مجال الصحافة والإعلام، سبع من هذه الوقائع ارتكبتها القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي، في حين قامت جماعة أنصار الله «الحوثيون»باحتجاز تعسفي لصحفي وإخفاء قسري لآخر. كما شنت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارة جوية على منزل الصحفي والإعلامي عبد الله صبري.

الفصل الثاني: حرية التنقل

خلال عام 2019 وثقت «مواطنة» 29 واقعة تقييد حرية التنقل في مناطق يمنية مختلفة. وتتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية 17واقعة، كما قامت القوات الحكومية التابعة لهادي بارتكاب 8 وقائع، في حين قامت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا بارتكاب 3 وقائع، وتقع المسؤولية المشتركة على قوات أنصار الله «الحوثيين» والقوات الحكومية التابعة لهادي عن واقعة واحدة.

الفصل الثالث: التجمع السلمي

وثقت «مواطنة» نموذجين لحملات قمع بحق تجمعات سلمية ومظاهرات مطلبية لمواطنين يمنيين ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا في أبين وحضرموت.

الفصل الرابع: الأقليات الدينية

يُسلط هذا الفصل الضوء على مستجد الوضع الحقوقي للأقلية البهائية في اليمن.

التوصيات الرئيسية

تدعو «مواطنة» لحقوق الإنسان أطراف النزاع إلى:

- الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني بما فيها الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- الكف الفوري عن شن هجمات غير قانونية على الأعيان المدنية بما فيها المستشفيات والمدارس والمناطق ذات الكثافة العالية بالسكان.
- التعاون وإتاحة الوصول من دون عوائق لفريق الخبراء البارزين المعني باليمن والتابع لمجلس حقوق الإنسان، ولجان الخبراء التابعين للأمم المتحدة، والخبراء الأمميين الآخرين.
- الامتناع فورًا عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الضرر الشديد والأثر العشوائي.
- تيسير الوصول الآمن والعاجل للإمدادات الإنسانية وموظفي الإغاثة إلى جميع المحافظات اليمنية المتضررة.
- العمل، حيثما أمكن، على الدفع الفوري لرواتب الموظفين المدنيين، بما في ذلك العاملين الطبيين والتربويين.
- الالتزام بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية وإطلاق سراح المعتقلين تعسفيًا ومعالجة قضايا المختفين قسريًا، والتحقيق في حالات التعذيب في مراكز الاحتجاز وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية والمسيئة.
- إيقاف تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة وإشراكهم في العمليات الحربية. وتسريح من هم في الخدمة فورا.
- إخلاء المدارس المحتلة عسكريًا مؤخرًا من قبل المجاميع المسلحة، والتوقف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.
- اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لإنهاء وبوقف الاعتداءات الجنسية المبنية على النوع الاجتماعي.
- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين.
- إجراء تحقيقات مستقلة ومتكاملة ونزيهة في الهجمات غير المشروعة وغيرها من أشكال الانتهاكات لضمان مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم التعويض للضحايا.

◄ قصف جوي، حي الرباط السكني بصنعاء (16 مايو/أيار 2019)

المنهجية

عملت «مواطنة» لحقوق الإنسان في إنجاز هذا التقرير بالاستناد إلى أبحاث ميدانية استقصائية، أجرت خلالها تحقيقًا معمقًا ومعاينة مباشرة لمو اقع الهجمات والوقائع، وقابلت الشهود و أقارب الضحايا والناجين والأطباء، وفحصت وثائق وأدلة وصورًا وفيديوهات وغيرها من الأدلة المادية، على امتداد الفترة من يناير/كانون الأول 2019 حتى ديسمبر/كانون الثاني 2019، ووثقت «مواطنة» في إحصائها على مدار هذا العام مئات الوقائع.

ويعتبر هذا التقرير السنوي الثالث لـ «مواطنة»، ويشمل استعراضًا موسعًا لأبرز أنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني أقدمت على ارتكابها الأطراف المتحاربة في اليمن. كما يضم في ثناياه أيضًا حالات من الاعتداءات طالت مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية.

لدى «مواطنة» باحثون/ات ميدانيون/ات في 21 محافظة يمنية، قاموا بجمع البيانات من خلال إجراء أكثر من (2376) مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. حصل باحثون وباحثات «مواطنة» على موافقة مستنيرة من الناجين وشهود العيان. واعتمدت هذه الأبحاث على الحصول على الشهادات والمعلومات بشكل مستقل وآمن من مصادرها الأساسية والموثوقة.

كما وثق الباحثون والباحثات في الميدان -كلما أمكن- أشكالًا أخرى من الأدلة المادية -من ضمنها الصور الفوتوغرافية ووثائق وتقارير الثبوتية- التي تساعد على التحقق من حدوث أي واقعة وتفاصيلها. في بعض الوقائع، ساعد خبراء دوليون متخصصون في تحليل صور ومقاطع فيديو وثقتها «مواطنة» لبقايا أسلحة لمعرفة نوعها. وحرص الباحثون إلى إثبات كل واقعة بثلاثة شهادات من شهود مستقلين كحد أدنى، واستندوا على شهادات أقل في الأوقات التي حالت الظروف في الميدان من جمع مزيد من المعلومات. كما لم تقدم «مواطنة» أي مقابل مادي أو عيني أو أي شكل من الوعود، لمن أدلوا بشهاداتهم. وقد قام فريق «مواطنة» بحجب هوية بعض الشهود والناجين للحفاظ على سلامتهم، وحرصًا على السرية التامة.

وتم تحليل وتدقيق المعلومات والتأكد من موثوقية المصادر من قبل فريق وحدة الأبحاث والدراسات في المركز الرئيسي بصنعاء، بالإضافة لوحدة الدعم القانوني. كما قام الفريق أيضًا بإجراء زيارات ميدانية لعدة محافظات في بعثات متفرقة لتقصي الحقائق من جهة، وتوثيق بعض الوقائع النوعية من جهة أخرى. وشرع الفريق في كتابة هذا التقرير مطلع العام 2020، وتمت مراجعته وتدقيقه من قبل متخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني خلال الفترة من مارس/آذار 2020 حتى أبريل/نيسان 2020.

وفي تصنيفها للوقائع التي يعرضها هذا التقرير، اعتمدت «مواطنة» على إيراد الوقائع بتراتبية زمنية من الأقدم إلى الأحدث. وتمثل الوقائع والأنماط التي يشملها هذا التقرير مجرد نماذج لأبرز وقائع وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها منظمة «مواطنة» خلال العام 2019، ولا تفيد بأي حال الحصر لجميع الوقائع والأنماط. وما تزال «مواطنة» مستمرة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي حدثت منذ بداية 2020.

الباب الأول:
النزاع في اليمن والقانون الدولي

◄ قصف جوي، حي الرباط السكني بصنعاء
(16 مايو/أيار 2019)

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يشمل النزاع المسلح غير الدولي في اليمن الذي بدأ بين جماعة أنصار الله «الحوثيين» والحكومة اليمنية، العديد من الدول المتحاربة والجماعات المسلحة من غير الدول. إن الأطراف الضالعة في العمليات القتالية بصورة مباشرة هي دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات جنبًا إلى جنب مع القوات النظامية التابعة للحكومة المعترف بها دوليا للرئيس عبد ربه منصور هادي، في مواجهة عسكرية مع تنظيمات مسلحة غير حكومية تابعة لحركة أنصار الله «الحوثيين»، وفصائل مسلحة غير تابعة للدولة كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة في الساحل الغربي اليمني. جميع أطراف النزاع بما في ذلك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول ملزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني الساري في النزاع المحتدم في اليمن.

على نحو متواتر، خلصت «مواطنة» إلى أن العديد من الأعمال العسكرية خلال العام 2019، لم تكن متسقة مع المبادئ الأساسية للقوانين الدولية مثل مبدأ «التمييز» و«حصانة المدنيين»، إذ تسببت الأعمال العسكرية في قتل وجرح وإلحاق الأذى بالمئات من الضحايا المدنيين.

يتوجب على الأطراف المتنازعة احترام القانون الدولي الإنساني بما فيها اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتجنب وقوع الأذى والضرر بالمدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاع.

يجب على الأطراف المتحاربة اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات. كما يجب على القوات أن تتجنب تحديد مواقع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن تسعى لإبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية، وأن تحمي السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها من مخاطر العمليات العسكرية، بما في ذلك الامتناع عن تخزين الأسلحة والمواد المتفجرة داخل مناطق ذات كثافة سكانية عالية. إن إخفاق أحد الأطراف في اتخاذ الاحتياطات الممكنة لا يبطل التزامات الطرف الآخر بموجب قوانين الحرب؛ إذ يجب على الطرف المهاجم أيضًا أن يتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين بما في ذلك القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من أن أهداف الهجوم هي أهداف عسكرية، وإعطاء «تحذير مسبق فعال» عندما تسمح الظروف.

كما يُحرَّم تمامًا شنّ هجمات باستخدام أسلحة عشوائية الأثر، فالهجمات العشوائية لا تميز بين هدف مدني وعسكري، وكذلك الهجمات غير المتناسبة المتحمل أن تُلحق أذىً عرضيًا بالمدنيين أو الأعيان المدنية على نحو مفرط لا يتناسب والميزة النسبية العسكرية المباشرة التي كان يتوقع تحقيقها من تلك الهجمات.

وتؤكد نصوص القانون الدولي الإنساني لا سيما المادة (3) المشتركة ضمن اتفاقيات جنيف الأربع، على ضرورة توفير الحماية الدنيا لجميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وعلى ضرورة أن يحظى المدنيون بمعاملة إنسانية دون أي تمييز. كما يحرم القانون الدولي الإنساني إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة عادلة أمام محكمة مشكّلة تشكيلًا قانونيًا تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف بضرورتها.

كما تنص المادة (3) المشتركة على عدد من أشكال الحماية للمدنيين، وكذلك لغيرهم، مثل المقاتلين المرضى أو الأسرى الذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية. وتحظر المادة (3) المشتركة استخدام العنف ضدهم بما في ذلك القتل، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأسرهم، والاعتداء على كرامتهم الشخصية، والمحاكمة غير العادلة. كما يحظر البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، من بين أفعال أخرى، العقاب الجماعي، وأعمال الإرهاب، والاغتصاب، وأي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق والسلب والنهب.

تُلزَم أطراف النزاع من الدول بالتحقيق في جرائم الحرب المزعوم ارتكابها من قبل أفراد قواتها المسلحة وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها. ويمكن ملاحقة القادة والزعماء المدنيين قضائيًا من منطلق مسؤولية القيادة بتهمة ارتكاب جرائم حرب عن إصدار الأوامر، إذا كانوا على علم أو كان ينبغي عليهم أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب واتخذوا تدابير غير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها. ينص القانون الدولي الإنساني على ضرورة قيام أطراف الحرب بتقديم تعويضات كاملة عن الخسائر الناجمة عن تلك الانتهاكات.

يسري القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة؛ إذ إن ثمة حقوقًا أساسية معينة، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، والحرمان التعسفي من الحرية، ويجب احترامها في جميع الأوقات. وعلى الجهات الفاعلة غير التابعة للدول التي تضطلع بمهام مناظِرة لمهام الحكومة وتسيطر على منطقة ما، وجوبُ احترام حقوق الإنسان للأفراد الخاضعين لسلطاتها.

الباب الثاني:
الانتهاكات والاعتداءات في عام 2019

◄ طفل يقف أمام مبنى سكني تعرض للضرر بسبب المعارك التي دارت في المنطقة (1 يوليو/تموز 2019)

الفصل الأول:
التجويع

في عام 2019، كما في كل عام مضاف إلى زمن الحرب يتحمل السكان المدنيين أعباء إضافية في سبيل توفير الاحتياجات الضرورية للعيش، وأدت هذه الانتهاكات من قبل الأطراف المتحاربة إلى مفاقمة الأوضاع الإنسانية الصعبة، في بلدٍ يمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم.[8]

وثقت «مواطنة» خلال العام 2019، ما لا يقل عن 112 واقعة انتهاك أثارت مرة أخرى مخاوف بشأن استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، بما في ذلك الهجمات التي تؤثر على الأهداف الأساسية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة وإعاقة الأطراف المتحاربة للإغاثة الإنسانية بشكل متكرر، في سبعة عشر محافظة يمنية: صعدة، والبيضاء، والمحويت، وأمانة العاصمة، وذمار، وحجة، وإب، وريمة، والحديدة، والجوف، وعمران، ولحج، ومأرب، وتعز، وشبوة، وعدن، والضالع.

ومن ضمن أنماط الانتهاكات التي وثقتها «مواطنة» في هذا الفصل: منع وصول المساعدات الإنسانية، والهجمات الجوية والبرية لوسائل إنتاج الغذاء وتحصيل الدخل كالأسواق العامة، والمزارع، والماشية، وقوارب الصيد، والمخازن الخاصة بالمواد الغذائية، وآبار المياه، وكذلك زراعة الألغام في الحقول الزراعية والأودية، والاعتداءات على العاملين في المجال الإغاثي. وفي هذا النوع من الانتهاكات وثقت «مواطنة» في 2019 قرابة 74 واقعة منع وصول مساعدات إنسانية، و15 واقعة قصف جوي، و7 وقائع ألغام، 4 وقائع احتجاز تعسفي لخمسة عاملين في مجال الإغاثة، و12 واقعة قصف بري.

تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» المسؤولية عن 81 واقعة، فيما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 15 واقعة انتهاك، بينما تتحمل مسؤولية 7 وقائع انتهاك القواتُ البرية السعودية، كما اقترفت القوات الحكومية التابعة لهادي 4 وقائع، وتقع المسؤولية في واقعتي انتهاك على القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيا. وارتكب المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا واقعة واحدة، في حين تتحمل

[8] موقع الأمم المتحدة، "اليمن"، متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/focus/yemen

المسؤولية المشتركة في واقعة واحدة قوات جماعة أنصار الله «الحوثيون» وقوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا، ولم تتمكن «مواطنة» من تحديد الطرف المنتهك في واقعة واحدة. ألحقت الهجمات الموثقة الأذى بشريحة واسعة من المدنيين المهددين من قبل بانعدام الأمن الغذائي الشديد.

كما ساهمت الأطراف المتحاربة في الكارثة الإنسانية في اليمن بطرق أخرى، حيث تتجلى المظاهر الأسوأ للنزاع في انهيار البنية التحتية الخدمية والتدهور الحاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية، وعلى رأس هذه المشكلات عجز البنك المركزي اليمني عن دفع مرتبات المتقاعدين والموظفين في الخدمة المدنية.[9] وتتسبب القيود المفروضة من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات على دخول الواردات من الغذاء والوقود إلى الموانئ اليمنية في زيادة المعاناة التي يتجرعها المدنيون،[10] فيما نتج تدهور في الوضع الإنساني عن الحصار الجوي واستمرار إغلاق مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية والإنسانية.

وعلى صعيد متصل، قامت أطراف النزاع على الأرض كجماعة أنصار الله «الحوثيين» والقوات الحكومية التابعة للرئيس هادي فرض إتاوات وإجراءات بيروقراطية معقدة تعيق مرور التدفقات التجارية والمساعدات الإنسانية، وساهمت في ارتفاع الأسعار وقلصت توافر السلع الأساسية مثل الوقود،[11] ومارست قيودًا معقدة على موظفي المنظمات الإنسانية تحول دون الحركة بانسيابية في مختلف المناطق في البلد.

وفي العام 2019 يعاني ثلثا سكان اليمن من انعدام الأمن الغذائي، بينما يكابد ما يقارب 358000 طفلًا دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد والوخيم.[12]

[9] يبلغ عدد موظفي القطاع العام حوالي مليونًا ومائتين وخمسين ألف موظف، لمزيد من المعلومات انظر: "تضخم يفوق القدرات المالية: الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع العام"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8114

[10] تقرير فريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين بشأن اليمن، 3 سبتمبر/أيلول 2019، ص 266، متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP_1_AR.PDF#page=7&zoom=auto,-118,662

[11] نفس المرجع السابق، ص 270.

[12] متاح على الرابط: https://reliefweb.int/report/yemen/humanitarian-action-children-2019-yemen-revised-april-2019

◄ عائلة نزحت من قريتها بالكدحة بسبب الحرب إلى منطقة البئرين بين مدينتي تعز والتربة (11 سبتمبر/أيلول)

الإطار القانوني

يتحتم على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين وعدم التدخل فيها بشكل تعسفي، وضمان حرية حركة العاملين في المجال الإنساني، والتي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية ملحة.

يُحظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. وبموجب القانون الإنساني الدولي؛ فإن تجويع المدنيين كأسلوب حرب يشمل، لهذا الغرض، مهاجمة أو تدمير أو إزالة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو جعلها عديمة الفائدة، مثل مخازن الأغذية، والمناطق الزراعية للإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل، والماشية، ومنشآت مياه الشرب والإمدادات، وأعمال الري.

إن تجويع المدنيين عمدًا من خلال حرمانهم من الاحتياجات التي لا غنى عنها لبقائهم أو من خلال تعمد عرقلة المساعدات الإنسانية يعد جريمة حرب. كما تمت إضافة هذا الانتهاك مؤخرًا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.

◄ عائلة نزحت من قريتها بالكدحة بسبب الحرب إلى منطقة البئرين بين مدينتي تعز والتربة (11 سبتمبر/أيلول)

دراسة حالات[13]

- **في يوم الأربعاء 13 فبراير/شباط 2019، حوالي الساعة 3:30 صباحًا، شنت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارة جوية على قارب صيد في عرض البحر شمال جزيرة البضيع، بمديرية اللحية، بمحافظة الحديدة، سقط على إثرها 8 مدنيين بينهم طفلان وجرح 5 آخرون يعملون في مهنة صيد الأسماك.**

تبعد جزيرة البضيع عن مكان الواقعة حوالي ميلين بحرين، وهي جزيرة غير آهلة بالسكان ولا يوجد بالمقربة منها أي تواجد عسكري وفقًا للشهادات التي جُمعت من قبل «مواطنة».

قال أحد الصيادين الناجين، ياسر أبكر (22 عامًا): «قضينا ليلتين على متن قاربين لإضاءة المصابيح للأسماك بغرض جلب الأسماك إلى داخل شبكة الصيد، وطوال فترة اليومين كنا نسمع تحليقًا كثيفًا لطائرات التحالف بقيادة السعودية والإمارات. وعند الفجر وبينما كنا نحاول الانتقال إلى القارب الثاني والذي يبعد مسافة 40 متر تقريبا، قامت الطائرة بقصف القارب الذي كنت على متنه.»[14]

وقال الصياد عرفات أبكر (28عامًا): «حينما وقع القصف كنت أنا وابن عمي يوسف (16عامًا) على متن قارب وكان أبي وأخويّ وآخرون على متن قارب آخر، وتفصلنا مسافة 500 متر تقريبا. وحينما بدأ القارب الآخر من الاقتراب منا وأصبح على مسافة حوالي 50 مترًا، فجأةً قامت طائرة بقصف القارب ما تسببت بإصابة أخويّ وأبي وفقدان وموت البعض.»[15]

وأضاف قائلًا: «تحركت فورا باتجاههم لإنقاذهم، طفت أجسادهم على سطح الماء كالأموات، منهم من فقدوا حتى اليوم. قمت أنا ويوسف بحمل أبي أبكر أحمد أبكر (60 عامًا) وأخويّ محمد وأحمد (26 – 27 عامًا) وعامل معنا اسمه أحمد سلمان (22 عامًا) على متن القارب، حيث أصيب أبي وأخوي بجروح خطيرة بينما كانت جروح العامل طفيفة. أسعفتهم إلى مستوصف الخوبة ونظرًا للإصابات البالغة لأبي وأخويّ طلب منا تحويلهم إلى مستشفى السلخانة بمدينة الحديدة حيث تم تطبيبهم هناك.»[16]

ثم أردف الشاهد: «بعد الواقعة لم نتمكن من الصيد الذي يعتبر مصدر رزقنا الوحيد لمدة أربعة أشهر حتى كدنا نموت من شدة العوز، وحتى الآن وبالرغم من أن وتيرة تحليق الطيران أصبحت أقلّ، إلا أننا نخشى الذهاب إلى الصيد في نفس المنطقة. وبعد أن فقدنا القارب وأصيب أبي وأخويّ، أصبحنا نعمل بالأجر اليومي مع صيادين آخرين، وساءت حالتنا المادية كثيرًا، وفي بعض الأوقات لا نجد ما يسد رمق جوعنا».

[13] تثير الوقائع والحالات الواردة في هذا الفصل المخاوف بشأن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، ولذلك من المطلوب مزيد من البحث حول أغراض وأهداف الأطراف المتحاربة.

[14] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع ياسر أبكر بتاريخ 20 فبراير/شباط 2019.

[15] " مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع عرفات أبكر بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2020.

[16] الخوبة مدينة ساحلية صغيره تقع في الساحل الغربي شمال مدينة الحديدة، وتبعد عن مكان الواقعة حوالي 20 ميلًا بحريًا.

- **في يوم السبت 5 يناير/كانون الثاني 2019، حوالي الساعة 9:15 صباحا، خلال تدشين برنامج الغذاء العالمي بمديرية منبه حملة توزيع المساعدات الإنسانية بالشراكة مع مكتب التربية توزيع التغذية المدرسية في محافظة صعدة، قامت جماعة أنصار الله «الحوثيون» بشطب 550 مستفيدًا من أهل منطقة ولد عياش من الكشوفات بذريعة أنهم ليسوا بحاجة إلى أي معونات إنسانية.**

قال حسين أحمد (اسم مستعار، 35 عامًا): «وصلنا إلى مركز المديرية لصرف المعونات الإغاثية للنازحين في منطقة ولد عياش لكننا فوجئنا أن الهيئة الوطنية[17] حرمت أهالي المنطقة من استلام حصصهم بحجة أنهم ليسوا في حاجه إليها، وقامت بصرف المساعدات لأسر الشهداء التابعين لجماعة «الحوثيين» فقط.»[18]

وقال داؤود مثنى (اسم مستعار، 24 عامًا): «أغلب النازحين من مديرية منبه يأتون إلى منطقة ولد عياش التي تعد منطقة آمنة نوعًا ما، كما أن أهالي المنطقة أكبر المتضررين بوباء الكوليرا. هذا الحرمان لأهل المنطقة ليس الأول، فقد حرمت جماعة «الحوثيون» أهالي هذه المنطقة فقط من المساعدات الإغاثية خلال حصتي شهر أكتوبر ونوفمبر من العام 2018.»[19]

- **في يوم الخميس 26 ديسمبر/كانون الأول 2019، عند حوالي الساعة 10:30 صباحًا، في منطقة ربع المحل، بمديرية حيس، بمحافظة الحديدة، قام مسلحون على متن عربة**

[17] الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث (النمشه)، تنظيم معني بتوزيع المساعدات الإغاثية تابع لجماعة أنصار الله "الحوثيين". وقد تم تغير اسمها إلى "المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي".

[18] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل في المجال الإغاثي شاهد عيان بتاريخ 13 فبراير/شباط 2019.

[19] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع بتاريخ 13 فبراير/شباط 2019.

◄ مطار صنعاء، نوفمبر/تشرين الثاني 2018

عسكري بيضاء نوع تويوتا «بيك آب» من القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي بمداهمة أحد المخازن الخاصة بمنظمة إغاثية محلية، وأجبروا القائمين على توزيع المساعدات الإغاثية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي على إيقاف علمية تسليمها للمستفيدين.

لتبرير الطلب، تحجج المسلحون بوجود علم المملكة العربية السعودية المطبوع عليه كلمة « لا إله إلا الله». وأدى منع وصول المساعدات الإنسانية إلى حرمان قرابة 3123 مستفيدًا من الحصول عليها في وقت احتياجهم. بعد أسبوع قام جندي من أفراد اللواء السابع عمالقة على طمس الكلمة، ثم أمر القائمين بتوزيع المعونات.

قال سامح سعيد (اسم مستعار، 37 عامًا): «قام أحد قادة اللواء السابع عمالقة بمنع توزيع المعونات الإغاثية على أسر شديدة الفقر في المنطقة. خشينا أن تطول فترة المنع كون تأخير توزيع الكمية سيؤدي إلى تأجيل التوزيع إلى الشهر القادم حسب سياسة برنامج الغذاء العالمي، وبالتالي سيحرم الناس من المساعدات وهم في أمس حاجة لها.»[20]

كما أفاد صالح محمود (اسم مستعار، 40 عامًا): «ظل المخزن مغلقًا لمدة أسبوع كامل أمام الأسر المحتاجة، حتى أتى جندي يشرف على طمس كلمة «لا إله إلا الله» المطبوعة في العلم السعودي، أمر بإنزال مائة كيس قمح وشطب الكلمة بالأقلام ثم أمر بالتوزيع، ثم أنزل مائة كيس أخرى ومن ثم تم كشط الكلمة.»[21]

[20] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل في المجال الإغاثي بتاريخ 30 ديسمبر/كانون الأول 2019.

[21] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل في المجال الإغاثي بتاريخ 4 يناير/كانون الثاني 2020.

التجويع كوسيلة من وسائل الحرب

112 واقعة وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

74	15	12	7	4
منع وصول مساعدات إنسانية	قصف جوي	قصف بري	انفجار للألغام	احتجاز تعسفي لـ5 عاملين في مجال الإغاثة

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

81 جماعة أنصار الله	22 قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات	4 القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي	
2 القوات المشتركة المدعومة إماراتياً	1 المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا	1 مسؤولية مشتركة (انصار الله، المجلس الانتقالي)	

الفصل الثاني:
الهجمات الجوية

وثقت «مواطنة» خلال العام 2019، ما لا يقل عن 64 هجمة جوية شنتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وألحقت أضرارًا وخسائر بحق مدنيين و/أو أعيان مدنية في عشر محافظات يمنية، هي: أمانة العاصمة، وحجة، وصعدة، وعمران، والحديدة، وذمار، وتعز، والضالع، والبيضاء، وأبين. راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 293 قتيلًا مدنيًا، بينهم 95 طفلًا و49 امرأة، وجرح ما لا يقل عن 380 مدنيًا، بينهم 111 طفلًا و57 امرأة. وقد استهدفت هذه الهجمات ودمرت أهدافًا مدنية محمية من بينها: الأحياء السكنية، ومراكز الاحتجاز، والأسواق، والجسور، والمدارس، والمنشآت الخدمية والتجارية.

ويبدو لـ«مواطنة» من خلال أبحاثها الاستقصائية والشهادات التي أدلى بها شهود عيان وضحايا ومسعفون أن غالبية الهجمات استهدفت أعيانًا مدنية لايوجد أي هدف عسكري فيها أو بالقرب منها أو في محيطها. وفي الحالات القليلة التي حددت فيها «مواطنة» هدفًا عسكريًا بالقرب من موقع الهجمات، كان الضرر المدني الناجم عن الهجوم كبيرًا، وبدا غير متناسب مع الميزة العسكرية الظاهرة. ولم تجد «مواطنة» في أي هجوم إشارة على أن قوات التحالف حذرت المدنيين قبل الهجمات.

◄ قصف جوي، المؤسسة الاقتصادية بمديرية قعطبة، محافظة الضالع (2 يونيو/يونيو 2019)

الإطار القانوني

تضمن القواعد والمبادئ المكونة للقانون الدولي الإنساني حماية المدنيين بما في ذلك الأشخاص غير المشاركين في النزاعات المسلحة. ويلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع القيام بالتدابير اللازمة للحد، إلى أكبر مدى، من المعاناة الإنسانية أثناء القيام بالأعمال العدائية.

ويلزم القانون الدولي الإنساني جميع أطراف النزاع، التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وأن توجه جميع الأعمال العدائية على الأهداف العسكرية، وأن تضمن أطراف النزاع القيام بكل التدابير اللازمة للحد من إلحاق الضرر بالمدنيين. ويتعين على المقاتلين النظر في الخسائر المحتملة في أرواح المدنيين، والقيمة النسبية للهدف العسكري قبل شن أي هجوم، والامتناع عن تنفيذ هجوم غير متناسب. كما أن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، عندما تُنفَّذ بنية إجرامية، تُعتبر جرائم حرب.

دراسة حالة

- **في صبيحة عيد الأضحى، الموافق ليوم الأحد 11 أغسطس/آب 2019 عند حوالي الساعة 8:00، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات أربع قنابل على قرية الصوامل، بمديرية مستبا، بمحافظة حجة. استهدفت القنبلة الأولى سيارة مدنية كانت في فناء أحد المنازل، بعد حوالي 7 دقائق وقعت قنبلتان أُخْرَيان على بعد حوالي 50 مترًا من المنزل استهدفتا من نجا من القنبلة الأولى وهم متجمعون تحت شجرة، ورابعة استهدفت سيارة للمسعفين بالقرب من المنزل. وأدت الهجمة إلى مقتل 11 مدنيًّا بينهم سبعة أطفال وامرأتين، وجرح 17 آخرين بينهم ستة أطفال وخمس نساء.**

تقول إحدى الضحايا (22 عام): «تمزقت أجساد الأطفال وهم يستعدون لارتداء ملابس العيد».[22]

- **في يوم الخميس 16 مايو/أيار 2019 عند حوالي 8:00 صباحًا، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات قنبلة واحدة على مبنى سكني مكون من أربعة طوابق في حي الرقاص، وهو أحد أكثر الأحياء السكنية اكتظاظا بالسكان، في مديرية معين، بأمانة العاصمة. أدت الهجمة إلى تدمير شبه كلي لخمسة مبانٍ سكنية[23] ومقتل ثمانية مدنيين بينهم خمسة أطفال وامرأة، وجرح ما لا يقل عن 77 آخرين بينهم 30 طفلًا على الأقل و19 امرأة.**

[22] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع إحدى الضحايا، بتاريخ 12 أغسطس/آب 2019.

[23] سقطت القنبلة مباشرة على إحدى الشقق السكنية التي كان يسكنها الصحفي عبد الله صبري، سيتم التطرق لحالته في فصل الحريات الصحفية – الباب الثالث.

قال بليغ عبد الله صبري (20 عامًا): «صحوت من النوم وقد امتلأت الغرفة بالتراب وزجاج النوافذ، كان أبي يصرخ وهو يمسك بساقه المكسورة وبجانبه أخي لؤي الذي لم يكن يستطع التنفس، أما أخي حسن فكان قد فارق الحياة».[24]

وقالت إحدى الضحايا (50 عامًا): « بينما نحن صائمون عن شرب الماء ثمة من يشرب دماء الأبرياء».[25]

- **في يوم الثلاثاء 24 سبتمبر/أيلول 2019 عند حوالي الساعة 8:30 صباحًا، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بقنبلتين على منزلين متلاصقين في قرية حمام النبيجة، عزلة بلاد اليوبي، مديرية قعطبة، محافظة الضالع. وأدت الهجمة إلى مقتل عشرة مدنيين بينهم أربعة أطفال وثلاث نساء، وجرح ستة آخرين بينهم طفلان، وتدمير أحد المنزلين بشكل كلي والآخر بشكل شبه كلي. وبعد ربع ساعة ألقت المقاتلات قنبلة ثالثة استهدفت سيارة تويوتا (بيك أب) مملوكة لأحد جيران الضحايا أثناء قيامه بإسعاف الجرحى.**

يقول مالك أحد المنزلين، أحمد حمود (62 عامًا): «كنت أسمع صوت الطائرة وأنا على سطح منزلي الملاصق لمنزل أخي علي، لم أكن أبالي بصوت الطائرة، كنت أعتقد أن شظف العيش وحياة الزراعة ستجعلنا بعيدين عن نار الحرب».[26]

يقول أحد أقارب الضحايا (50 عامًا): «لم يكن أحد ليتوقع ما حدث لأسرة كاملة، لقد تم القضاء عليهم، ومن نجا منهم أصبح بلا مأوى».

[24] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع بليغ صبري، بتاريخ 16 مايو/أيار 2019.

[25] "مقابلات" مواطنة لحقوق الإنسان مع ضحايا وشهود عيان، بتاريخ 18 مايو/أيار 2019.

[26] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2019.

◄ قصف جوي، كلية المجتمع بذمار (1 سبتمبر/أيلول 2019)

- **في يوم السبت 31 أغسطس/آب 2019عند حوالي الساعة 11:45 مساءً، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات ست قنابل خلال ما يقارب 15 دقيقة على مبانٍ في كلية المجتمع شمال محافظة ذمار. استهدفت الهجمة أربعة مبانٍ كانت جماعة أنصار الله «الحوثيون» تتخذ من إحداها على الأقل مركزًا للاحتجاز منذ مطلع العام 2015. كان يقدر عدد المحتجزين في كلية المجتمع ما يقارب 170 محتجزًا من المدنيين والمقاتلين كان بينهم 7 أطفال على الأقل. وأوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن في بيان عقب الهجمة، أنها كانت على اطلاع بالمكان، وقامت بزيارته بشكل دوري في أوقات سابقة. استطاعت فرق الإنقاذ انتشال 40 جريحًا من المحتجزين، فيما قضى من تبقى من المحتجزين تحت الركام.**

يقول أحد الناجين (38 عامًا): «حينما كنت أستعد للنوم، دوى صوت انفجار كبير، أمسكت رأسي بكلتا يدي. وإذا بيدي اليسرى قد صارت حمراء بالكامل وقد نقصت إصبعًا. ويضيف: «سمعت من كانوا على يساري يطلقون أنينًا مكتومًا كأنهم يدفعون عن أنفسهم الموت، بينما لم يبق أحد ممن كان على يميني بجسد مكتمل. شاءت إرادة الله أن تجعلني حدا فاصلا بين الحياة والموت».[27]

[27] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الناجين، بتاريخ 1 سبتمبر/أيلول 2019.

الهجمات الجوية

64 هجمة جوية وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

ضحايا الهجمات

293 قتيلًا مدنيًا
بينهم
95 طفل
54 امرأة

380 جريحًا مدنيًا
بينهم
111 طفل
57 امرأة

استهدفت أهدافًا مدنية محمية

الأحياء السكنية
مراكز الاحتجاز
الأسواق
الجسور
المدارس
المنشآت الخدمية والتجارية

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

64 قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات

الفصل الثالث:
الهجمات البرية

وثقت «مواطنة» خلال عام 2019، ما يقارب 124 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 132 شخصًا بينهم 27 امرأة و73 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 329 مدنيًا، بينهم 57 امرأة و202 طفل. توزعت هذه الوقائع على محافظات: مأرب، ولحج، وعدن، وصعدة، وحجة، وتعز، والضالع، والحديدة، والجوف، وأبين، وإب. تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية 67 هجمة، فيما ارتكبت القوات البرية السعودية 11 هجمة، في حين تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي مسؤولية 15 هجمة، بينما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا 14 هجمة، كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا واقعتين، فيما تتحمل المسؤولية المشتركة قوات جماعة أنصار الله «الحوثيون» والقوات الحكومية التابعة لهادي عن 11 واقعة. وتلقى المسؤولية المشتركة في واقعة واحدة على القوات البرية السعودية والقوات الحكومية التابعة لهادي. لم تتمكن «مواطنة» لحقوق الإنسان من تحديد الطرف المنتهك في 3 هجمات أخرى.

وتواصل أطراف النزاع في اليمن شن هجمات وعشوائية برية على المدنيين، مستخدمة في أغلب هجماتها أسلحة غير دقيقة التوجيه ومفرطة الأثر، حيث استهدفت كثير من تلك الهجمات الأحياء السكنية والأسواق المكتظة، مما دفع بالمئات مغادرة مناطقهم والبحث عن أماكن آمنة.

ومع ازدياد حدة الأعمال القتالية في الأماكن الآهلة بالسكان، يذهب بعض مقاتلي أطراف النزاع للتمركز وسط الأحياء السكنية والمنازل للاحتماء فيها، ولإعداد أو تنفيذ عمليات عدائية من داخلها؛ ما يعرض المدنيين وممتلكاتهم للخطر. الأمر الذي أدى إلى مقتل وجرح العديد من المدنيين، وإلحاق أضرار جسيمة بممتلكاتهم والبنى التحتية الحيوية كالطرق وإمدادات المياه والمستشفيات.

الإطار القانوني

القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات عشوائية، كما يحرم القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة غير معلومة التوجيه في هجماتها البرية. ويتعين على الأطراف المتنازعة اختيار وسائل الهجوم والأسلحة التي يمكن توجيهها إلى أهداف عسكرية، بحيث تقلل إلى أدنى حد من الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين وممتلكاتهم، مراعية أثناء تنفيذها للعمليات العدائية مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية.

ويفرض القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتحاربة حماية المدنيين في المناطق التي يسيطرون عليها من مخاطر العمليات العسكرية. كما يحظر عليها وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بجوارها. وأن تمتنع عن شن الهجمات التي يتوقع أن تتسبب في حدوث خسائر غير متناسبة في أرواح المدنيين أو أضرار في الأعيان المدنية مقارنة بالمكاسب العسكرية. وتعد الهجمات العشوائية غير المتناسبة التي تنفذ بدافع إجرامي جرائم حرب.

دراسة حالة

- **في يوم الجمعة 13 سبتمبر/أيلول 2019، قرابة الساعة 11:30 صباحًا، شنت جماعة أنصار الله «الحوثيون» هجومًا بريًا بما يقارب 15 مقذوفًا على منطقة رأس الحسي في قرية المتينة بمديرية التحيتا بمحافظة الحديدة، سقطت خمسة منها على منازل مواطنين مخلفة 9 قتلى بينهم 5 أطفال و3 نساء، و7 جرحى (4 أطفال و3 نساء). فيما سقطت بقية المقذوفات حول القرية.**

تقع المنطقة المستهدفة تحت سيطرة القوات الحكومية التابعة لهادي، ويحتل اللواء الرابع عمالقة التابع لها مدرسة علي بن الفخر ويتخذ منها موقعًا عسكريًا. وتبعد المدرسة عن القرية ما يقارب 60 إلى 70 مترًا شرقًا. في حين كان أنصار الله «الحوثيون» يتمركزون في منطقة الجبلية على بعد خمسة كيلومتر شرقًا.

وصف شاهد عيان (45 عامًا) - طلب إخفاء هويته - المنظر قائلًا: «دخلنا البيوت وكانت الجدران ملطخة بالدم ومنظر القتلى لا يوصف. أعناقهم مقطوعة من الشظايا وأحشاء البعض قد خرجت. جمعنا قطع اللحم المبعثرة من كل مكان».[28]

وقالت سعود فرج (35عامًا) لمواطنة: «سمعت صوت انفجار وصراخ، ذهبت مسرعة لمنزل أخي فوجدتهم مطروحين أرضًا وأجسادهم مقطعة. كنت أصرخ بكل صوتي لكي ينقذونا ولكن لم يأتِ أحد. مات منا تسعة أشخاص، والله إن قلبي يبكي عليهم. لقد تركنا القرية خالية ونزحنا نبحث عما يؤمّنا من الخوف». [29]

[28] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2019.

[29] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع سعود فرج بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2019.

- **في يوم الأحد 28 أبريل/نيسان 2019، قرابة الساعة 6:00 صباحًا، سقط مقذوف على منزل سكني في قرية مشرفة، بمديرية جبل حبشي، محافظة تعز. تسبب المقذوف بمقتل خمس نساء بينهن ثلاث طفلات وجرح طفلتين ورجل آخر.**

وبحسب الشهود[30] الذين التقتهم «مواطنة» فإن المقذوف أطلقته جماعة أنصار الله «الحوثيون» المتمركزون في منطقة الكدحة والتي تبعد سبعة كيلو متر جنوب غرب مكان الواقعة. وتقع المنطقة المستهدفة تحت سيطرة كتائب أبو العباس التابعة للواء 35 مدرع المنضوي تحت القوات الحكومية التابعة لهادي. رصدت «مواطنة» أقرب تواجد لكتائب أبو العباس حينها وهي نقطة عسكرية على بعد 800 متر في الاتجاه الجنوبي للمنطقة المستهدفة.

قال مالك المنزل المستهدف، عبد الله عبد الغني مراد (55 عامًا): «كنت نائمًا على سطح خزان المياه الإسمنتي بجانب منزلي وصحوت على دوي انفجار عنيف، بعدها سمعت صراخ وبكاء. وحينما هرعت للمنزل تسمرت مكاني حيث شاهدتهم يخرجون زوجة ابني وهي ممزقة، وكذلك بناتي وحفيدتي».[31]

- **في يوم الاثنين 29 يوليو/تموز2019، ما يقارب الساعة 12:30 ظهرًا، سقط مقذوف على سوق آل ثابت في مديرية قطابر، محافظة صعدة، مما أودى بحياة أربعة عشر شخصًا بينهم ثلاثة أطفال وجرح 25 آخرين، بينهم 14 طفلًا ورجل أثيوبي الجنسية.**

قال شهود العيان إن المقذوف جاء من منطقة يسنم في مديرية باقم التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله «الحوثيون».[32] وتبعد المنطقة 30 كيلو متر من الجهة الجنوبية الشرقية لمكان الواقعة. يعتبر سوق آل ثابت من الأسواق الشعبية الحدودية التي كانت تحت سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»، فيما هو الآن منطقة صراع بين القوات البرية السعودية وجماعة أنصار الله «الحوثيين».

[30] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان بتاريخ 2 مايو/أيار 2019.

[31] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع مالك المنزل بتاريخ 2 مايو/أيار 2019.

[32] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان بتاريخ 30 يوليو/تموز 2019.

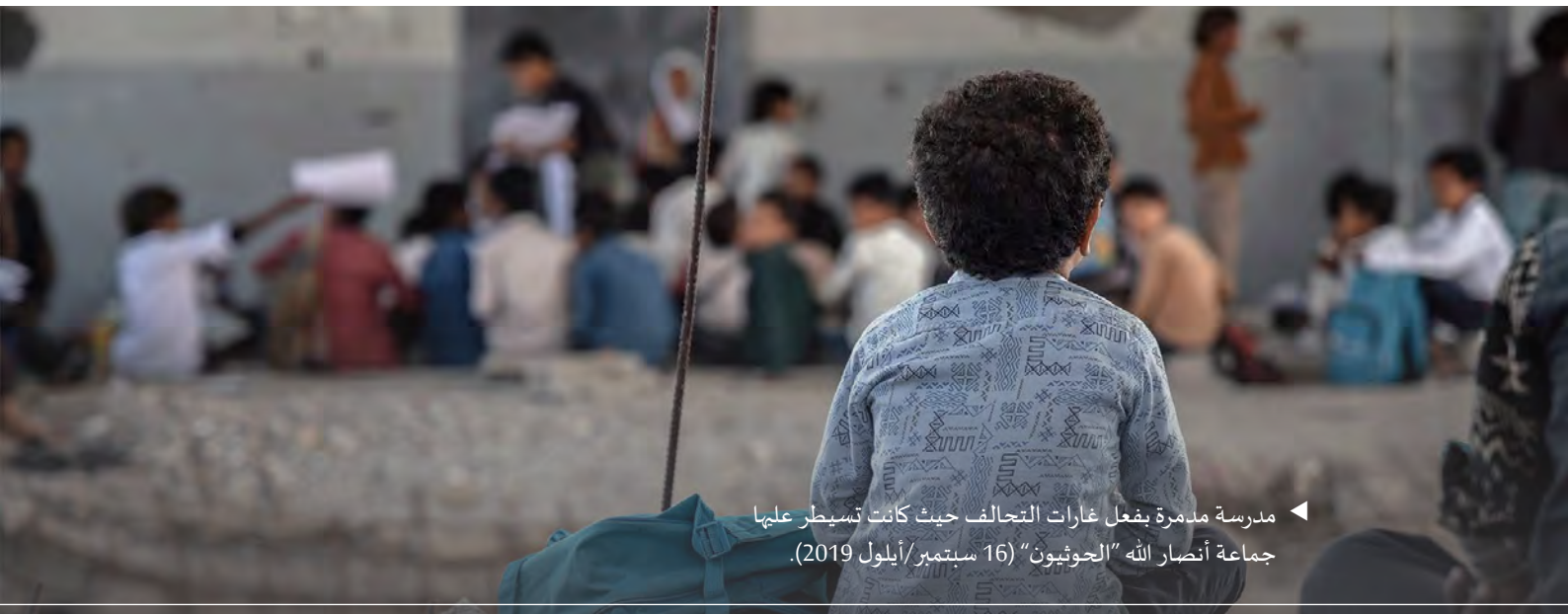

◄ مدرسة مدمرة بفعل غارات التحالف حيث كانت تسيطر عليها جماعة أنصار الله "الحوثيون" (16 سبتمبر/أيلول 2019).

قال شاهد عيان (31 عامًا): «كل الذين قتلوا ليس لهم علاقة بأي طرف، لقد جاؤوا للبحث عن مصدر للرزق من محافظات مختلفة. كيف سيكون حال أسرهم عندما يسمعون بمقتل أبنائهم. حسبنا الله ونعم الوكيل».[33]

- **في يوم الثلاثاء 1 يونيو/حزيران 2019، حوالي الساعة 5:45 مساءً، قتل طفل وأصيب ثلاثة آخرين بينهم طفلان، نتيجة سقوط مقذوف بالقرب من مكان تواجدهم على الخط العام الرابط بين مدينة إب ومديرية قعطبة في محافظة الضالع.**

وبحسب شهود عيان فإن المقذوف جاء من أماكن سيطرة القوات الحكومية التابعة لهادي، والتي كانت متمركزة في قرية شخب بمديرية قعطبة الواقعة على بعد كيلوين شرق مكان الواقعة. ولم ترصد «مواطنة» أي تواجد عسكري بالقرب من مكان سقوط المقذوف.[34]

قال محمد مثنى (40 عامًا): «اتصل بي أحد الأصدقاء قبل الإفطار بدقائق وأخبرني أن ولدي عبد الله أصيب في المستشفى، ووجدته مغطى وقد فارق الحياة. ويضيف: «لم نظهر لأمه جسده حتى لا تصاب بصدمة، أخبرناها بأنه أصيب بشظية خلف عنقه، في حين بترت الشظايا يده اليمنى ومزقت بطنه وساقيه. لقد استقبلنا العيد بحزن شديد على فراق عبد الله وخاصة أمه وشقيقاته».[35]

[33] المرجع السابق.

[34] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول 2019.

[35] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع محمد مثنى بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول 2019.

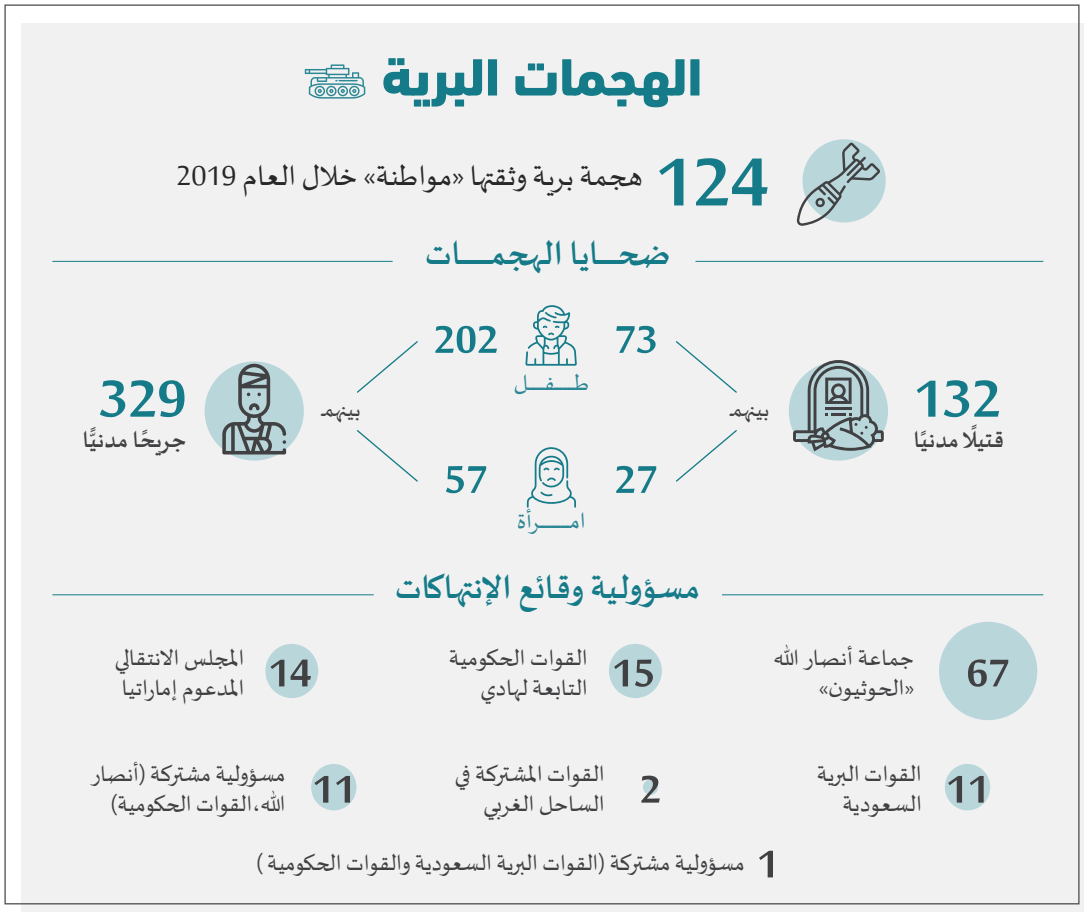

الفصل الرابع:
الألغام

وخلال العام 2019 وثقت «مواطنة» ما يقارب 46 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 23 قتيلًا مدنيًا، بينهم 12 طفلًا و4 نساء. كما جرح 60 مدنيًّا، بينهم 31 طفلًا و8 نساء. وتركزت هذه الحوادث في محافظات: الحديدة، والجوف، ولحج، وشبوة، وحجة، وتعز، وصعدة، والضالع، والبيضاء. تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام.

تواصل الألغام منذ اندلاع النزاع حصد أرواح اليمنيين وأطرافهم، وباتت تمثل حالة هلع ورعب يومي للمدنيين في المناطق الريفية بصورة أكبر. كما تعد النساء والأطفال المتضرر الأساسي نتيجة زراعة الألغام في الطرقات العامة؛ فعليهم تقع مسؤولية جلب الماء والحطب ورعاية المواشي. كما اضطرت هذه الألغام مئات اليمنيين لسلك طرق وعرة وبعيدة عن الطرق الرسمية والمعتادة.

◄ إمرأة جُرحت بانفجار لغم أثناء الرعي، تعز (7 مارس/ آذار 2020)

الإطار القانوني

تحظر اتفاقية حظر الألغام استعمال الألغام المضادة للأفراد، أو إنتاجها، أو تخزينها، أو نقلها إلى أي مكان. وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد وإزالتها سواء تلك المزروعة أو المخزنة، إضافة إلى توفير المساعدة لضحايا الألغام. وقد صادق اليمن على اتفاقية حظر الألغام في 1 سبتمبر/أيلول 1998.

يجب عدم استخدام الألغام الأرضية، بما في ذلك الألغام المضادة للمركبات، بطرق تصل إلى حد الهجمات العشوائية. وتحظر الألغام كونها لا تفرق بين المدنيين والمقاتلين، كما أنها تواصل قتل وتشويه المدنيين لفترة طويلة حتى بعد انتهاء النزاع. وتعد الهجمات العشوائية التي تنفذ بدافع إجرامي جرائم حرب

دراسة حالة

- **في يوم الاثنين 15 أبريل/نيسان 2019، حوالي الساعة 12:00 مساءً، انفجر لغم أرضي بسيارة كانت تقل خمسة أطفال من عائلة واحدة في منطقة شيحاط شمال مديرية الحزم بمحافظة الجوف.**

انفجار اللغم الذي زرعته جماعة أنصار الله «الحوثيون» قبل خروجهم من المنطقة في 18 ديسمبر/2016، أودى بحياة أربعة أطفال وجرح طفل آخر. وبحسب شهود العيان فإن الطريق الذي انفجر فيه اللغم، طريق عام وبعيد عن الجبهات القتالية.

قال عبد الله (اسم مستعار، 48 عامًا): «ذهب أولادي الثلاثة برفقة اثنين من أبناء عمومتهم لجمع الحطب وعند انتهائهم سلكوا الطريق المجاور لجبل شيحاط متوجهين لسوق الحزم لبيع حمولة الحطب. لكن انفجر بهم لغم مما أدى لمقتل أبنائي الثلاثة، وأحد أبناء أخي في حين جرح الثاني».[36]

- **في يوم الأحد 16 يونيو/حزيران 2019، قرابة الساعة 4:30 مساء، انفجر لغم أرضي في شارع جيزان بمديرية الحالي، محافظة الحديدة، بعد أن رمى أحد الأطفال اللغم بحجر. الانفجار أودى بحياة طفل وإصابة اثنين آخرين.**

[36] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان بتاريخ 24 أبريل/نيسان 2019.

تقع مديرية الحالي تحت سيطرة أنصار الله «الحوثيين» منذ أواخر 2014. وبحسب الشهود الذين التقتهم «مواطنة» فإن منطقة شارع جيزان التي يقطنها الكثير من السكان مزروعة بالألغام بالكامل من قبل أنصار الله «الحوثيين» خوفًا من السيطرة عليها من قبل القوات الحكومية التابعة لهادي.[37]

يقول محمد (اسم مستعار، 35 عامًا)، وهو والد أحد الضحايا: «نزحت أنا وأسرتي من منطقة الحلقة التي أصبحت خط تماس، وأعطى لنا أحد معارفي بيته في شارع جيزان بالقرب من أحواض المجاري لأعيش فيه. كنت أعلم بأن المنطقة مليئة بالألغام، ولكن لا خيار لي إلا أن أسكن في هذا المنزل الذي لن أجد غيره يأويني».

وأضاف الشاهد بأن جماعة أنصار الله «الحوثيين» حاولوا زرع ألغام في فناء منزله بالقوة وحين رفض زرعوها على بعد متر من نافذته.[38]

- **في يوم الأربعاء 16 مارس/آذار 2019، حوالي الساعة 10:00 صباحًا، انفجر لغم أرضي زرعه أنصار الله «الحوثيون» في قرية الشُعيب بمديرية القبيطة محافظة لحج. اللغم انفجر بطفلتين كانتا تجلبان الماء على ظهور الحمير من بئر المنطقة، مما أدى لمقتل إحداهما على الفور في حين توفيت الثانية بعد أربعة أيام في المستشفى متأثرة بجراحها.**

قالت زمزم محمد (50 عامًا): «ذهبت ابنتي أميمة (15 عامًا) وصديقتها غيداء (16 عامًا) لجلب الماء. وبينما كنت في الوادي، سمعت صوت الانفجار، انقبض قلبي على ابنتي. سرت باتجاه البئر، فرأيت ابنتي مرمية على الأرض وبجانبها غيداء ميتة ولم يتبق منها سوى الجزء العلوي من جسدها».

وتكمل والدة أميمة: « كنت أصرخ بكل صوتي وأستنجد بمجموعة من الحوثيين كانوا متمترسين على رأس الجبل لكي يأتوا ويساعدونا ولكن لم يقبل أحد، حتى جاء أهل القرية ونقلناها لمحافظة عدن».[39]

كما أفاد محبوب صالح (50 عامًا)، والد الضحية غيداء «لمواطنة « بأن لحم ابنته اختلط بلحم الحمير ولم يستطيعوا التفريق بين الأجزاء المتطايرة من جسد غيداء وبين اللحم المتطاير من الحمير، ثم انفجر باكيًا.[40]

- **في يوم الاثنين 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ما يقارب الساعة الواحدة ظهرًا، انفجر لغم أرضي في قرية القفلة بمديرية قعطبة، محافظة الضالع، وقد زُرع اللغم من قبل أنصار الله «الحوثيين» خلال سيطرتهم على المنطقة من مايو/أيار وحتى 8 أكتوبر/تشرين الأول 2019. انفجار اللغم أدى إلى إصابة خمس إناث بإصابات بليغة بينهن طفلة.**

[37] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان بتاريخ 23 يوليو/تموز 2019.

[38] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحية بتاريخ 23 يوليو/تموز 2019.

[39] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع والدة أميمة بتاريخ 10 مايو/أيار 2019.

[40] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع محبوب صالح بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

وصفت نجاة علي (35 عامًا) المشهد لمواطنة بقولها: «في ذلك اليوم اتفقت أنا وشقيقات زوجي على زيارة إحدى صديقاتنا المريضة، وفي الطريق التقينا باثنتين من بنات القرية (سناء وإيمان). تبادلنا الحديث ثم هممنا بالرحيل. عند هذه اللحظة داست سناء على لغم؛ كان الانفجار مفاجئًا ومخيفًا للغاية. سقطنا جميعًا على الأرض لشدة الانفجار وتطايرت الشظايا بأعداد كبيرة إلى أجسامنا، وقطعت ساق سناء اليمنى من أسفل الركبة كما أصيبت ساقها اليسرى بحروق وكسور وأصبحت لا تستطيع الحركة». [41]

[41] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع نجاة علي بتاريخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2019.

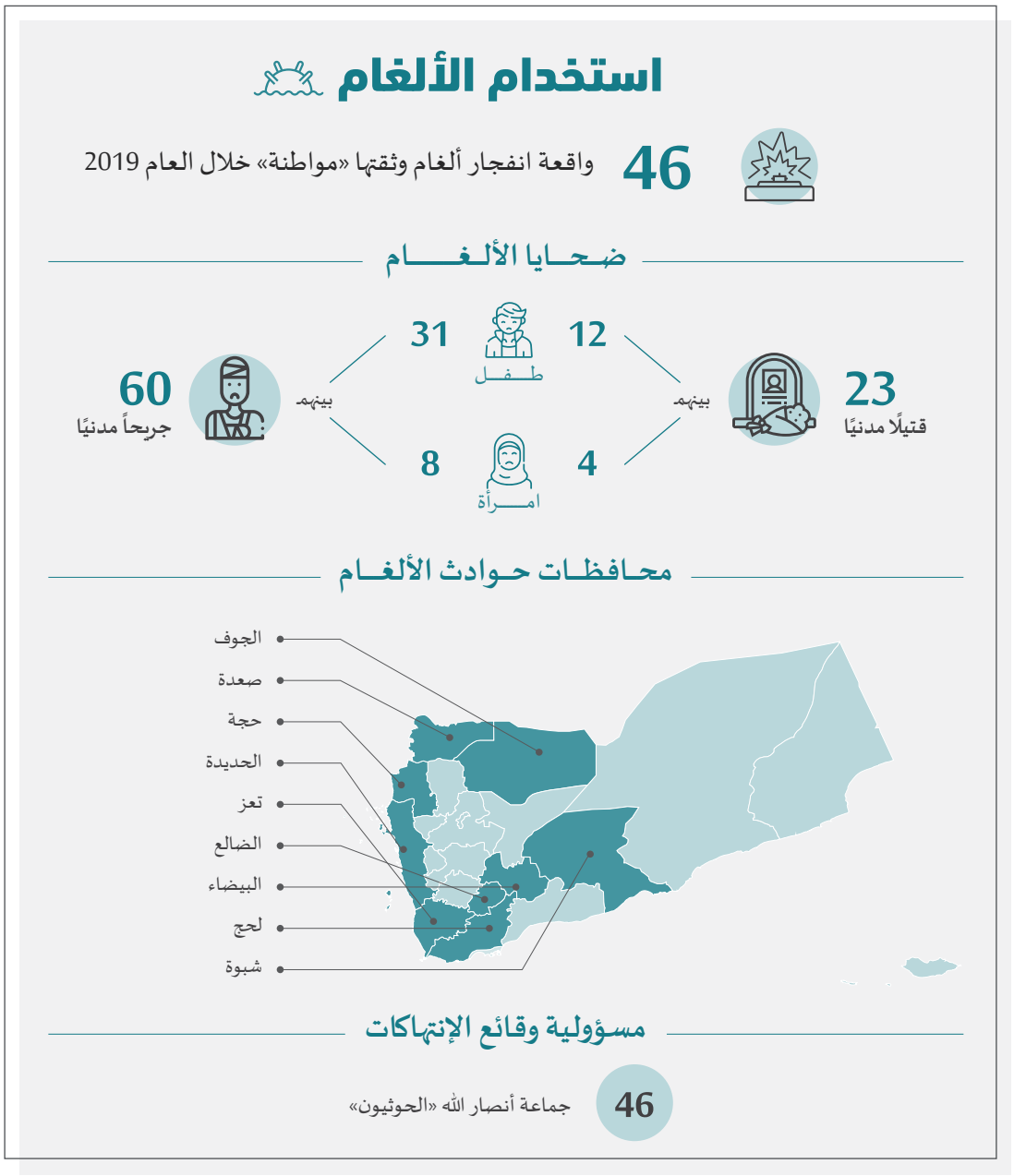

الفصل الخامس:
تجنيد واستخدام الأطفال

خلال العام 2019 تحققت «مواطنة» من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 602 طفلًا بينهم على الأقل 43 طفلة. ومن خلال 317 مشاهدة ومقابلة قام بها الفريق الميداني. وجدت «مواطنة» أن 75% من هؤلاء الأطفال جنّدتهم جماعة أنصار الله «الحوثيون». وتوزعت هذه النسبة في محافظات صعدة، والضالع، والبيضاء، وحجة، والحديدة، والجوف، وصنعاء. والمحويت، وأمانة العاصمة، وعمران، وذمار، وحجة، وإب، وريمة، وتعز. وبلغت نسبة الأطفال الذين جُنّدوا من قبل القوات الحكومية التابعة لهادي ما يقارب 18% من الإجمالي، وتوزعت هذه النسبة في محافظات: مأرب، وتعز، وشبوة، والجوف. كما بلغت نسبة الأطفال الذين جندتهم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا إلى 6 % من الإجمالي، وتركز نشاط التجنيد في محافظات أبين، لحج، عدن، وحضرموت. وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا المسؤولية عن تجنيد 1 %.

وتستمر جماعة أنصار الله «الحوثيون» في تجنيد واستخدام فتيات صغيرات في أعمال التفتيش الأمني وتقديم خدمات لوجستية كالطباخة والغسيل للمقاتلين، وقد وثقت «مواطنة» تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 43 من الفتيات الصغيرات من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين». ولأغراض الحفاظ على المصلحة الفضلى للمجندين الأطفال، حجبت «مواطنة» هوية جميع الأطفال وهويات ذويهم في هذا الفصل من التقرير.

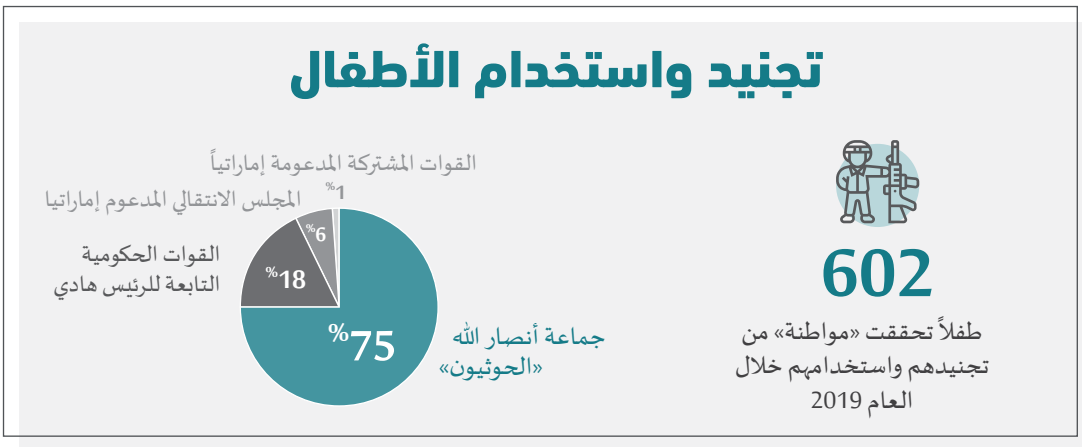

الإطار القانوني

تحظر مبادئ القانون الدولي الإنساني تجنيد أو استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة أو القوات النظامية؛ إذ يعتبر تجنيد الأطفال تحت سن 15 عامًا أو استخدامهم للمشاركة في العمليات القتالية جريمة حرب.[42] يمكن تحميل القادة العسكريين للقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الذين كانوا يعرفون أو كان ينبغي أن يعرفوا المسؤولية الجنائية ولم يتخذوا إجراءات فعالة لإنهاء هذه الممارسة، كأن يقوموا على سبيل المثال بتسريح الأطفال الذين تم تجنيدهم.

ويؤكد قانون حقوق الطفل اليمني على عدم إشراك الأطفال إشراكًا مباشرًا في الحرب، وعدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سن الثامنة عشرة.[43]

دراسة حالات

- **في صباح يوم الأحد 13 يناير/كانون الثاني 2019، أقدمت جماعة أنصار الله «الحوثيون» على تجنيد فتاتين توأمين (16 عامًا) في مديرية مجز، بمحافظة صعدة، وإرسالهما لتلقي التدريب اللازم لكيفية استخدام الأسلحة الخفيفة من أجل القيام بمهام أمنية وحماية للنساء في فعاليات الجماعة في صعدة.[44]**

- **في يوم السبت 29 يونيو/حزيران 2019 عند حوالي الساعة 10:30 صباحًا، انفجر لغم أرضي بدراجة نارية كان يقودها أحد الأطفال المجندين لدى القوات الحكومية التابعة لهادي في مديرية المصلوب، بمحافظة الجوف. وقال أحد أقارب الطفل المجند أن الضحية كان يقوم بإيصال التموين الغذائي للجنود عبر دراجته النارية.[45]**

- **حصلت «مواطنة» على نسخة من شهادة ميلاد لأحد الأطفال المجندين (14 عامًا) لدى قوات الحزام الأمني المدعوم إماراتيًا في مديرية خنفر، بمحافظة أبين. تقول والدة الطفل المجند: «كنت أريد أن يتسلح ابني بسلاح العلم والقلم، ولكنه تسلح بسلاح الحرب بسبب الوضع الاقتصادي السيئ».[46]**

- **في يوم السبت 28 سبتمبر/أيلول 2019 قابلت «مواطنة» طفلًا مجندًا لدى ألوية العمالقة بمديرية المخا، محافظة تعز. يقول الطفل المجند إن الرواتب التي يتقاضاها نظراؤه من المجندين هي ما شجعته على الالتحاق بصفوف المقاتلين، ورغم أن التدريب الذي يتلقاه لم يكن جيدًا، إلا أنه لا يفكر بالتخلي عن التجنيد ما لم يجد عملًا يوفر له مستوى دخل أفضل.[47]**

[42] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم تبنيه في روما، وتمت صياغته في 17 يوليو/تموز 1998، المادة (8)، الفقرة (26).

[43] قانون حقوق الطفل اليمني لعام 2000، المادة (45).

[44] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي المجندين بتاريخ 14 يناير/كانون الثاني 2019.

[45] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي المجندين بتاريخ 6 أغسطس/آب 2019.

[46] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي المجندين بتاريخ 26 أغسطس/آب 2019.

[47] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي المجند بتاريخ 11 فبراير/شباط 2020.

الفصل السادس:
الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2019، وثقت «مواطنة» 210 واقعة احتجاز تعسفي لـ 265 ضحية ومن بينهم 18 طفلًا. ومارست أطراف النزاع في اليمن الاحتجاز بحق المدنيين تعسفيًا في 21 محافظة يمنية وهي كافة المحافظات التي تغطيها «مواطنة». واحتُجز المعتقلون في سجون رسمية وغير رسمية وسرية. كما استخدمت الأطراف المتحاربة الاحتجازات كوسيلة لمضايقة خصومهم وفرض إرادتهم على السكان في المناطق الواقعة تحت سلطاتهم.

خلال فترة التي يغطيها التقرير أقدمت جماعة أنصار الله «الحوثيون» في المحافظات التي تسيطر عليها على ارتكاب 125 واقعة احتجاز تعسفي، كما وثقت «مواطنة» 56 واقعة احتجاز تعسفي قامت بها القوات الحكومية التابعة لهادي، بينما تقع المسؤولية على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا في 24 واقعة احتجاز تعسفي في المحافظات الخاضعة لسلطاته. كما أقدمت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا على ارتكاب واقعة واحدة،

وارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعتين، كما وثقت «مواطنة» واقعتي احتجاز تعسفي وتعذيب نفذتها عصابات تعمل في الاتجار بالبشر في منطقة رأس العارة بمحافظة لحج. إضافة إلى أن حصاد العام 2019 شمل توثيق حالات احتجاز تعسفي بحق 8 نساء في محافظتي تعز وحضرموت نفذتها القوات الحكومية، وإدارة الأمن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتعمل «مواطنة» لحقوق الإنسان على تقديم الدعم القانوني لضحايا الاحتجاز التعسفي في 17 محافظة يمنية عبر 20 محامٍ ميداني، يقدمون العون والاستشارة القانونية في 388 قضية، وتهدف متابعة الفريق المستمرة إلى الإفراج عن ضحايا الاحتجاز التعسفي، أو تحسين ظروف الاحتجاز: «بيئة المحتجز، والتطبيب، إلخ»، وكذلك الدفع نحو مضي إجراءات الاحتجاز طبقًا للقوانين الوطنية والدولية. وخلال العام 2019 أطلق سراح 122 محتجزًا تعسفيًا ممن وثقت «مواطنة» وقائعهم طيلة فترة النزاع، من بينهم محتجزون قدمت لهم «مواطنة» الدعم القانوني، بينما لا يزال العديد من الضحايا قيد الاحتجاز.

الإطار القانوني

يحظر كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي سواء أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، وتنص العهود الدولية على أنه لا يجوز إخضاع أحد للاحتجاز أو الاحتجاز التعسفي. فضلًا عن المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يعتبر اليمن من الدول الموقعة عليه، على أنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه».

فيما أشارت لجنة حقوق الإنسان أنه لا يجوز للدول التحجج بحالة الطوارئ لتبرير الاحتجاز التعسفي. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك سبب وجيه للاحتجاز سواء للاحتجاز الأولي أو لغرض استمرار الاحتجاز. لمنع الاحتجاز التعسفي، فإن هناك التزام بإبلاغ الأشخاص بأسباب احتجازهم، وتقديمهم على الفور إلى للقضاء وإتاحة الفرصة لهم للطعن في قانونية احتجازهم.

وينص الدستور اليمني على الضمانات الأساسية الخاصة بإجراء العدالة الجنائية، كما يحدد أيضًا أنه « كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر»،[48] وأن «القضاة وحدهم يحق لهم تمديد أمر القبض لما يتجاوز فترة الأيام السبعة الأولى». وينص قانون العقوبات اليمني أيضًا على فرض عقوبة السجن لفترة تصل إلى خمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يحرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ.

دراسة حالات

- **في يوم السبت 5 يناير/كانون الثاني 2019، عند حوالي الساعة 4:00 عصرًا، أقدمت عناصر أمنية مسلحة قائمة على تفتيش العابرين بنقطة «الفلج» بمديرية الجوبة، محافظة مأرب، على احتجاز محسن سالم (اسم مستعار، 48 عامًا). وأمر القائد الأمني المناوب أفراده بإيداع الضحية في الزنزانة الخاصة بالنقطة.**

احتجز محسن لمدة يومين في زنزانة نقطة التفتيش، ثم نُقل إلى خمسة سجون أخرى لم يتمكن من معرفة أي واحد منها، ثم أُطلق سراحه في 10 فبراير/شباط 2019. وقبل مغادرته بيوم تم إخباره بأنه معتقل في سجن إدارة أمن محافظة مأرب.

قال أخو الضحية (50 عامًا) لـ«مواطنة»: «تركوا أخي مدة يومين في مكان عرضة لحرارة الشمس، وتم تعذيبه بالضرب وحرمانه من النوم لساعات طويلة من أجل إجباره على الاعتراف بانتمائه لجماعة الحوثي.

[48] المادة رقم (76)، قانون الإجراءات الجزائية، قرار جمهوري بالقانون رقم (13) لسنة 1994.

ثم قاموا بعزله بمفرده لفترة خمسة عشر يوم، وأبلغ أنه محظور من السفر عبر مأرب على الرغم من أن لديه فيزة عمل بالسعودية وبذلك تم حرمانه من مصدر رزقه.»[49]

- **في يوم السبت 9 مارس/آذار 2019 قرابة الساعة 8:20 مساءً، أقدم عدد من المسلحين التابعين لجماعة أنصارالله «الحوثيين» كانوا على متن سيارة نوع تويوتا طراز (بيك آب) على احتجاز مروان إسماعيل (اسم مستعار، 27 عامًا) من أحد أسواق مدينة عبس. وعند حوالي الساعة 9:00 مساءً، داهمت نفس المجموعة المسلحة منزل الضحية لاحتجاز أخيه نادر (اسم مستعار، 18 عامًا). وفي اليوم التالي عند حوالي الساعة 2:35 صباحًا، طوق عشرون مسلحًا يرتدون زيًّا مدنيًّا جاؤوا على متن ثلاث سيارات منزل الضحية مروان، و أقدموا على احتجاز شقيقه نواف (اسم مستعار، 24 عامًا) الذي يعاني من جلطة دماغية.**

في يوم الثلاثاء 19 مارس/آذار 2019، تم الإفراج عن نواف المصاب بجلطة دماغية. وبعد ست أيام في 24 مارس/آذار 2019، تم نقل مروان وأخيه نادر إلى سجن الأمن السياسي بمدينة حجة.

قال والد الضحايا (60 سنة): «بتاريخ 1 أبريل/نيسان 2019 سُمح لي بزيارة أبنائي، شاهدت آثار تعذيب على أجسادهم وأقدامهم، لم يستطيعوا إخباري حينها بشيء».[50]

تم إطلاق سراح نادر يوم الخميس 2 مايو/أيار 2019، بينما أدت المتابعة المستمرة في قضية مروان من قبل فريق وحدة الدعم القانوني لـ«مواطنة» إلى الإفراج عنه في تاريخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

- **في ساعة مبكرة من صباح يوم الخميس 29 أغسطس/آب 2019، في مديرية جبل حبشي بمحافظة تعز، أقدم مدير أمن مديرية جبل حبشي بمعية عشرة جنود كانوا على متن عربتين عسكريتين نوع تويوتا (بيك آب) على اقتحام منزل وسيم أحمد عبد الحميد (21 عامًا) واحتجازه مع شقيقه فؤاد (30 عامًا)، حيث تم اقتيادهما إلى مديرية أمن التربة قبل أن يتم احتجازهما في سجن الأمن المركزي بمدينة التربة بغرض الضغط على أسرتهم لإحضار أخيهما المطلوب أمنيًا.**

قال فؤاد لـ«مواطنة»: «في مكان الاحتجاز تم سلبنا جميع الهواتف، وحشرنا في محتجز متسخ، وكنت أنفق كل يوم مبلغ عشرين ألف ريال لغرض الأكل والشرب. ولم يتم الإفراج عني إلا عبر وساطات لأن ما زلت حديث الزواج، إذ لم يمر على زواجي سواء أسبوع، بينما ظل أخي وسيم مسجونًا.»[51]

تم نقل وسيم إلى المنطقة التابعة لقيادة الأمن المركزي في منطقة التربة. وظل وسيم رهن الاحتجاز التعسفي حتى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[49] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع أخي الضحية بتاريخ 6 أبريل/نيسان 2019.

[50] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحايا، بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[51] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2019.

- **في يوم الاثنين 1 أبريل/نيسان 2019، عند حوالي 9:00 صباحا، احتجز حسين عماد (30 عامًا) تعسفيا في مديرية المكلا، محافظة حضرموت، من مكان عمله بمحطة للغاز من قبل ثلاثة أشخاص يرتدون ملابس مدنية وقاموا بتوجيه ألفاظ عنصرية. ثم اقتادوه على متن سيارة بدون لوائح إلى قسم شرطة، وهناك تم التحقيق معه وطلب منه التوقيع على محضر معد مسبقًا ولكنه رفض.**

احتجز الضحية لمدة أربعة أيام في زنزانة ضيقة، وأفرج عنه في 4 أبريل/نيسان 2019.[52]

[52] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية بتاريخ 1 مايو/آذار 2019.

الاحتجاز التعسفي

210 واقعة احتجاز تعسفي وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

ضحايا الاحتجاز التعسفي

265 محتجزاً تعسفياً

18 طفل

8 نساء

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

125 جماعة أنصار الله «الحوثيون»	**56** القوات الحكومية التابعة لهادي	**24** المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا
2 قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات	**2** عصابات تعمل في الاتجار بالبشر	**1** القوات المشتركة في الساحل الغربي

الفصل السابع:
الاختفاء القسري

خلال العام 2019 وثقت «مواطنة» 39 واقعة اختفاء قسري لـ 44 ضحية من بينهم طفل واحد في المحافظات اليمنية: حضرموت، وصعدة، وحجة، والجوف، وأمانة العاصمة، ومأرب، وعدن، وذمار، وتعز، والمهرة، والمحويت، والضالع، والحديدة، والبيضاء، وإب. وتتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية 28 واقعة اختفاء قسري. كما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي المسؤولية عن 5 وقائع اختفاء قسري، فيما ارتكبت التكوينات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والمسنودة إماراتيًا 6 وقائع اختفاء قسري بحق مدنيين.

ويعاني المختفون قسريًا في اليمن فظائع جسيمة داخل أقبية السجون، وفي الغالب تقوم أطراف النزاع في اليمن بإخفاء المدنيين قسريًا بدوافع الاشتباه بانتسابهم إلى تنظيمات معادية أو تجريم انتمائهم السياسي أو تبني آراء مناهضة. ومن الواضح أن إحدى المسببات الأولية لظاهرة تفشي انتهاك الاختفاء القسري هو شعور أطراف الحرب أنهم في مأمن عن المساءلة وسبل الإنصاف، على الرغم من كون الاختفاء القسري يعد انتهاكا جسيمًا قد يرقى إلى جريمة حرب، وتتعدى الأضرار المترتبة على الضحايا لتطال عائلاتهم وأصدقاءهم والمجتمع ككل.

وفي مسعى منها للحد من استمرار أطراف النزاع في ممارسة الاختفاء القسري، تقدم «مواطنة» دعمًا قانونيًا لمتابعة قضايا المختفين قسريًا، وتبذل جهودًا للضغط على أطراف النزاع في سبيل الكشف عن مصيرهم والسماح لذويهم بزيارتهم وإحالتهم إلى القضاء وفقًا للإجراءات القانونية. وما يزال بعض الضحايا التي تتابع «مواطنة» حالاتهم قيد الاختفاء القسري.

الإطار القانوني

يُحظر الاختفاء القسري أثناء النزاعات المسلحة. وتنتهك حالات الاختفاء القسري أو تهدد بانتهاك مجموعة من قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والقتل داخل أماكن الاحتجاز. ويتعين على الأطراف المتنازعة اتخاذ خطوات لمنع حالات الاختفاء أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، بما في ذلك تسجيل أسماء المحتجزين، ويجب أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع وتزويد أفراد أسرهم بمعلومات عن مصيرهم.

بموجب نظام روما الأساسي، المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، تشكل الممارسة الممنهجة للاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية. فيما يعد أخذ الرهائن، أو ضبط أو احتجاز أي شخص، أو التهديد بقتله، أو إصابته أو الاستمرار في احتجازه لإجبار طرف ثالث على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل شيء كشرط للإفراج عنه أو من أجل سلامته؛ يعد أيضًا جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي.

لا يجرّم القانون اليمني الاختفاء القسري على هذا النحو، ولم يصادق اليمن على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومع ذلك، فإن القراءة الشاملة للمبادئ الدستورية والقانونية المنصوص عليها في الدستور اليمني فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتجاز التعسفي والتعذيب، توضح أنها تحظر هذه الممارسة. وينبغي على اليمن المصادقة على الاتفاقية ومواءمة القانون المحلي مع أوجه الحماية المنصوص فيها.

دراسة حالات

- **في إحدى ليالي شهر يناير/كانون الثاني 2019، في مديرية المحفد، محافظة أبين، قامت مجموعة مسلحة تابعة لقوات الحزام الأمني المدعوم إماراتيًا باحتجاز صالح سعد (اسم مستعار، 28 عامًا)، و اقتياده إلى سجن 7 أكتوبر الواقع في مديرية خنفر، محافظة أبين، حيث تعرض الضحية للاختفاء القسري والتعذيب، ثم نقل إلى سجن البريقة في مدينة عدن.**

استطاعت «مواطنة» مقابلة صالح الذي حكى تفاصيل مروعة أثناء احتجازه، حيث قال: « فجر اليوم الرابع تم وضعي على متن سيارة تويوتا طراز «بيك آب»، عُصبت عيناي وقيدت يداي ونقلت من سجن مديرية خنفر إلى سجن البريقة في عدن مع مجموعة أخرى من الأشخاص لمدة خمسة أيام. احتجزتُ بعدها في زنزانة انفرادية مقيد اليدين، ويومها جاء إلى الزنزانة محقق إماراتي الجنسية فصفعني عدة مرات على وجهي. وفي كل الاستجوابات كان يتناوب على تعذيبي 2 إلى 3 أفراد مختلفين. استخدموا أساليب تعذيب

متنوعة، منها: الصعق بالكهرباء لأكثر من عشرين مرة في مواضع مختلفة من جسمي خاصة في ظهري، والركل بالبيادات (الأحذية) العسكرية، والجلد باستخدام الأحزمة العسكرية، وعلى الرغم من الجراح الدامية لم أتلقى أي رعاية صحية». [53]

استمر الاختفاء القسري ما يقارب الشهرين لإجبار صالح على الاعتراف، ثم أطلق سراحه مع محتجزين آخرين بعد نقلهم عبر سيارات عسكرية إلى منطقة بعيدة عن السجن.

- **في مساء يوم الأحد، 31 مارس/آذار 2019، قام أفراد مسلحون من القوات الحكومية التابعة لهادي. بمحاصرة أحد أسواق مدينة سيئون بأربع عربات عسكرية لا تحمل لوحات معدنية، و أقدم أكثر من 10 مسلحين باحتجاز عمر سالم (اسم مستعار، 28 عامًا) من مكان عمله، و اقتيد إلى مقر قيادة المنطقة الأولى في مدينة سيئون، ومن ثم جرى نقله إلى سجن سري يسمى الطيني.**

تمكن عمر بعد مرور حوالي الشهرين منذ لحظة اختفائه من إجراء اتصال هاتفي بأفراد أسرته في مدينة عدن، وأخبرهم بوضعه الصحي. وتعاني أسرة عمر من احتجاز أخويه عماد (33 عامًا) بتاريخ 5 مارس/آذار 2015، وسليم (31 عامًا) بتاريخ 28 يوليو/تموز، احتجز كلاهما في سيئون وجرى نقلهما إلى السجن المركزي في سيئون بتهمة .«الانتماء إلى تنظيم القاعدة».

قالت أخت عمر (31 عامًا): «لسنا متأكدين من حقيقة وضع أخي ولا نعلم أي شيء عنه غير أنه اتصل بنا مرتين فقط ليُطمئنا فيهما عن حاله، ونحن أسرة فقيرة لا نستطع تحمل تكاليف السفر لزيارته إلى حضرموت. نحن لا نريد سوى محاكمة عادلة لأخي بأسرع وقت ممكن والإفراج عنه».[54]

- **في يوم السبت 11 مايو/أيار 2019، قرابة الساعة 8:15 صباحًا، في منطقة الزبيريات، مديرية قعطبة، محافظة الضالع، حاول مسلحون يرتدون أزياء مدنية يتبعون جماعة أنصار الله «الحوثيين» احتجاز عارف حسن علي (47 عامًا) أثناء رعيه للأغنام، غير أن الضحية لاذ بالفرار، فقام المسلحون بملاحقته وإصابته بطلق ناري في فخذه الأيسر، و اقتياده إلى مكان مجهول.**

[53] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، تاريخ 14 أبريل/ نيسان 2019.

[54] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع أخت الضحية بتاريخ 22 سبتمبر/أيلول 2019.

في نفس اليوم عند حوالي 4:00 عصرًا، اتصل عارف بأحد أبنائه من رقم هاتف مجهول، وأخبره بأنه مصاب بطلق ناري ويتلقى العلاج في مستشفى الثورة في مدينة إب.

قالت زوجة الضحية (41 عامًا): « كان النزوح متعب جدا، علينا بشكل لم نحتمله إلا مكرهين، ولكن خبر احتجاز زوجي وإطلاق الرصاص عليه زاد من وجعي ومن تعبي. ليتني أستطيع معرفة كيف حاله الآن، وهل هو حي أم ميت؟» [55]

ثم اختفى عارف، وما يزال رهن الاختفاء القسري.

[55] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع زوجة الضحية بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

الإخفاء القسري

39 واقعة إخفاء قسري وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

ضحايا الإخفاء القسري

44 مخفي قسراً

1 طفل

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

28 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

5 القوات الحكومية التابعة لهادي

6 المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا

الفصل الثامن:
التعذيب

خلال عام 2019 وثقت «مواطنة» 8 وقائع تعذيب، منها 4 وقائع ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا في محافظة أبين، وتتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية 4 وقائع تعذيب في محافظات: تعز، وأمانة العاصمة، وحجة. وقد أفضت 3 وقائع تعذيب إلى وفاة 3 ضحايا. فيما تسببت واقعتا تعذيب في وفاة ضحيتين تقع مسؤوليتهما على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين.

وثقت «مواطنة» أساليبًا مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة من قبل الأطراف المتنازعة، مستخدمة الضرب المبرح بالهراوات، والقضبان المعدنية، والصعق بالكهرباء، والركل، والصفع، والحرق، والإيهام بالغرق، والحشر في غرف ضيقة، وتقييد اليدين إلى الخلف، وغيرها من ضروب المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة. كما وثقت «مواطنة» حرمان أشخاص من الرعاية الطبية اللازمة بعد إصابتهم بسبب التعذيب وسوء المعاملة.

استمرار ممارسة التعذيب في أماكن الاحتجاز من قبل كل الأطراف، تأتّى بفعل تفشي سياسة الإفلات من العقاب مصدرها عرقلة الأطراف المتنازعة لمساعي المساءلة والأحكام القانونية الواجبة، وغياب سبل الانتصاف وإحالة الجناة إلى المحاسبة.

الإطار القانوني

يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة ولا يبرره تحت أي ظرف. وقد خصصت المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لحظر التعذيب. وتنص المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 تحديدا على حماية الأشخاص المحتجزين، ويشمل ذلك المدنيين والمقاتلين الأسرى، من «الاعتداء على الحياة، وبخاصة القتل

بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب»، وكذلك «الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة».

وتحدد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مجموعة من المقتضيات على الدول لمنع التعذيب، والتحقيق فيه والملاحقة القضائية بشأنه، بالإضافة إلى كفالة سبل الانتصاف. وصادق اليمن في العام 1991 على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وينظر نظام روما الأساسي في الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة غير الدولية. وعند تنفيذ التعذيب كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين، فإن التعذيب يُعد جريمة ضد الإنسانية.

دراسة حالات

- **في يوم الأحد 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، 11:30ظهرا، اقتحم طقمان عسكريان تابعان لإدارة أمن محافظة تعز منزلا في منطقة بيرباشا بمديرية المظفر، محافظة تعز، واحتجز الجنود سالم محمد (اسم مستعار، 30 عامًا/عامل) واحتجز في إدارة الأمن لمدة يومين لينقل بعدها إلى مقر الأمن القومي، حيث تم احتجازه هناك وتعذيبه وإساءة معاملته.**

وبحسب إفادة المسؤولين في إدارة الأمن، لم تكن أسرته تعلم فيما إذا كان محتجزا في مقر الأمن القومي فعلا، حيث منعت من زيارته طيلة مدة اختفائه التي امتدت لعشرة أشهر تعرض خلالها للتعذيب.

تقول والدة سالم (50 عامًا): «كانت المرة الأولى التي أرى فيها ابني منذ عشرة أشهر، كانت يداه ترتجفان، ولحظت آثار القيود في معصميه، وآثار كدمات في قدميه أيضا، وأخبرني بأنه ضُرب بالعصي وأعقاب البنادق في ركبتيه، وبأنه كان يتم التحقيق معه وهو معصوب الأعين من المغرب إلى الفجر.» [56]

وقد تم الإفراج عنه في 17 شهر ديسمبر/كانون الثاني 2019.

- **في يوم الاثنين 15 أبريل/نيسان 2019، قرابة الساعة 5:05 مساءً، في مديرية السبعين، أمانة العاصمة، قامت سيارة تتبعها عدة عربات عسكرية نوع تويوتا طراز (بيك آب) تابعة لجماعة أنصار الله «الحوثيين» بمطاردة الطفل أحمد (اسم مستعار، 15 عامًا) كان يستقل سيارة، حينما قام الجنود بجر الطفل وأشبعوه ضربًا وألقوه أرضًا وركلوه بأقدامهم وعصبوا عينيه ثم اقتيد إلى أحد السجون حيث تعرض للتعذيب.**

[56] مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع والدة الضحية بتاريخ 16 أكتوبر/تشرين 2019.

قال والد أحمد (62 عامًا): «كان ابني يعمل للمساعدة تحسين دخل الأسرة، وفي تلك المرة تأخر في العودة إلى المنزل، فاتصلت بالذي يعمل لديه، لكنه أخبرني أنه لا يعلم شيئًا وأنه يبحث عن الولد. ثم أضاف: «سألت في جميع مراكز الشرطة في أمانة العاصمة وصعدة، وألصقت صورته في شوارع أمانة العاصمة، ونشرتُ بيانات ابني وصورته في وسائل التواصل الاجتماعي، وظللت على هذا الحال مكلومًا على ولدي لم أجده لمدة خمسة أشهر».[57]

وفي يوم الجمعة 10 أغسطس/آب 2019 قبل يوم عيد الأضحى في الرابعة فجرًا تلقت الأسرة اتصالًا هاتفيًا مفاده أن أحمد محتجز في إحدى السجون في أمانة العاصمة.

يقول والد أحمد: «ذهبت مسرعًا بعد الاتصال إلى مكان الاحتجاز، رفضوا السماح لي بزيارته في ذلك اليوم وبعد أن ترجيتهم لأكثر من ساعتين، سمح لي أن أحضر إلى زيارته يوم العيد صباحًا ولم تدم الزيارة سوى خمس دقائق، وأخرجوني بعدها». يروي الأب واصفًا مكان الاحتجاز: «يبدو كقبر عملاق تحت الأرض لا هواء ولا شمس، معزول تمامًا عن العالم، في وحشة شديدة، ويدخل السجناء حُفرًا تحت هذا القبر، بل ويظلون فيه. ويصف الوالد حال طفله: «كان يبدو هزيلًا ومصفر الوجه رغم أنه أبيض الوجه مسبغ بحمرة، كان يتلفت برعب ويتحدث مع نفسه ويبكي بكاءً شديدا، وتظهر على جسده آثار التعذيب».[58]

حكي أحمد تفاصيل تعذيبه قائلًا: «مارسوا علي أصناف العذاب، جُلدت بالحبال والأسلاك الكهربائية، أدخلوني زنزانة «الضغاط» وعذبوني بالشواية[59] والكهرباء، صلبوني على خشبة وتركت معلقًا لأيام، كان يتم الضغط بقضبان حديدية على أصابعي حتى يغمى علي، وفي أكثر من مرة في نهار رمضان كان يأتي شخص عرفت اسمه وشخصان لا أعلم من هما، ويصبون الشاي الحار علي، وأحرقت بالسجائر. وهكذا طيلة فترة مكوثي وفي كل مرة يتم تعذيبي حتى أغيب عن الوعي، ثم يقول لهم الشخص الذي عرفت اسمه: «اكتبوا ما سيقول»، فيقول ما لا أميزه لشدة تعبي، ومن ثم أبصم على المحاضر بأصابعي العشر وأنا معصوب العينين».

بالإضافة إلى التعذيب الجسدي والاختفاء القسري الذي تعرض له الطفل، عانت الأسرة من متابعة القضية وما قابلته من تعنت ومماطلة المسؤولين؛ فقد رفض عضو النيابة البدء في التحقيق قبل التأكد من عمر الولد ولم يقبل شهادة الميلاد أو البطاقة العائلية. بل طالب بإحضار سجلات المستشفى الذي ولد فيه. يقول والد أحمد: «حين طالبت بإخراج طفلي من بين المجرمين ومتعاطي الممنوعات، والبدء بالتحقيق معه. طالب عضو النيابة بإحضار سجل المستشفى لإثبات عمر ولدي فتجشمت عناء السفر إلى مكان بعيد ليخبرني مدير المستشفى بأنه يتم إتلاف سجلات المواليد كل عشر سنوات». وأردف في حديثه: «وبعد أن دفعت مبالغ مالية تم القبول لتحديد عمر الطفل من قبل طبيب في مكتب النائب العام، وبعد الكشف «الشكلي» زعم الطبيب أن ابني عمره 17 عامًا ولم يورد في تقريره أي ذكر للتعذيب. تأكدت حينها

[57] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحية بتاريخ 7 أكتوبر/تشرين 2019.

[58] السابق.

[59] يصف الضحية "الشواية" بأنها طريقة للتعذيب يتم فيها ربط أو تقييد اليدين والقدمين من ثم يوضع قضيب معدني بين اليدين والركبتين، ويتم تعليق الضحية بالمقلوب، فيكون ثقل الجسم كله مركز على اليدين والركبتين ويعلق لساعات حتى يشعر الجسم بالتنمل والخدر.

أن الشخص الذي يعمل لديه ابني ذو نفوذ ومال. وما حدث هو أنه قام بتقديم ابني كأضحية ليتملص من تهمة المتاجرة بالحشيش».

بعد متابعة حثيثة نُقل الطفل إلى مبنى الاحتياطي واحتجز هناك حتى الإفراج عنه في 8 فبراير شباط 2020، يختم والد الضحية شهادته: «فقدت كل ما لدي؛ أولادي وصحتي. أعاني من الفشل الكلوي، وزوّجت ابنتي بلا حفلة زفاف، وأنفقتُ المهر على قضية أخيها. هربت من الموت من الحرب في تعز لأموت هنا بطريقة أخرى في صنعاء».[60]

تم الإفراج عن أحمد في شهر فبراير 2020 بعد متابعة قانونية حثيثة من قبل وحدة الدعم القانوني في «مواطنة».

- **في يوم الأحد 28 أبريل/نيسان 2019، قرابة الساعة 1:00 ظهرًا بمديرية خنفر، محافظة أبين، داهم 10جنود يتبعون قوات الحزام الأمني المدعوم إماراتيًا يوسف (اسم مستعار، 29 عامًا)، وانهالوا عليه بالضرب، قبل أن يقتادوه على متن سيارتهم العسكرية إلى سجن 7 أكتوبر. حيث تعرض هناك للتعذيب.**

قالت والدة يوسف (52 عامًا) التي تمكنت من زيارته في 30 أبريل/نيسان 2019: «حين رأيته لم أكن قادرة على استيعاب بأن ما يبدو عليه هو آثار يومين من التعذيب، فقد كان وجهه مليئًا بالكدمات». وتضيف: «أخبرني بأنه زج به مباشرة في زنزانة انفرادية وتعرض للتعذيب أكثر من عشر مرات، وتلقى أشكالًا من الضرب والركل والصعق بالكهرباء والمعاملة المهينة من قبل جنود ملثمين. وخلال هذين اليومين كان يتم إغراقه في بركة ماء ضحلة ومليئة بالحشرات والديدان. كان الطعام قليلًا وسيئًا وماء الشرب غير نظيف. كانت الزنزانة قذرة ولم يسمح له بالدخول إلى الحمام، فكان يضطر إلى قضاء حاجته في ذات الزنزانة».[61]

تم التحقيق مع يوسف ولم توجه له أي تهمة، وتم نقله دون إبلاغ أسرته إلى سجن التحالف في البريقة محافظة عدن، ومن ثم إلى سجن بئر أحمد مدينة الشعب في محافظة عدن. تمكنت أسرته من زيارته في 19 مايو/أيار 2019. يقول أخو الضحية 37 عاما: «حين رأيته كانت قد تغيرت ملامحه من التعذيب والقهر. ورغم كونه أحسن حالًا عما كان في سجن 7 أكتوبر إلا أنه لم يتم التحقيق معه حتى الآن، ولا يعرف ما هي التهمة المنسوبة إليه».[62]

توجهت الأسرة بمطالبات للإفراج ولكن دون جدوى. يقول أحد جيران الضحية: «[يوسف] شاب مهذب ومتعلم ويعمل مزارعًا ليعيل أسرته».[63]

[60] السابق.

[61] مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الضحية بتاريخ 18 أغسطس/آب 2019.

[62] السابق.

[63] السابق.

الفصل التاسع:
العنف الجنسي

وثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان في العام 2019، 12 واقعة اعتداء جنسي لـ 11 طفلًا وامرأة تعرضوا للعنف الجنسي. وبالنظر إلى المخاطر المستمرة التي يتعرض لها الناجون وأسرهم تقدم «مواطنة» عرضا إجماليا للوقائع التي تم توثيقها عوضًا عن وصف الوقائع بالتفصيل.

تتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» المسؤولية عن عشر وقائع موثقة للعنف الجنسي. كما تتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي ولمدعوم إماراتيًّا المسؤولية عن واقعتي عنف جنسي.

وثّقت «مواطنة» اغتصاب تسعة أطفال في عام 2019، بينهم سبع فتيات (5 و8 و11 و12و13 عامًا، وفتاتان بعمر 16 عامًا)، وولدين (8 و13 عامًا). ووثقت «مواطنة» أشكالًا أخرى من الاعتداء الجنسي على طفلين 14و 16 عامًا، وامرأة في الثلاثين من عمرها. في جميع الحالات، كان الأفراد الذين تعرضوا للعنف الجنسي من الفئات الهشة: أفراد من فئة المهمشين، أو أطفال عاملون، أو نازحون، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة. في إحدى الوقائع، كان الرجل الذي اغتصب طفلة من ذوي الاحتياجات الخاصة مسؤولًا في مخيم نازحين. وفي حالة أخرى، تم تجنيد طفلة ومن ثم اغتصابها من قبل شخص بالغ ضمن تلك القوات. كما قُتل طفلان بعد تعرضهم للعنف الجنسي.

من المحتمل أن يكون العدد الحقيقي لضحايا العنف الجنسي أعلى من ذلك بكثير، حيث يشكل الخوف من وصمة العار حاجزًا دون الإبلاغ عن الوقائع. ويواجه ضحايا العنف الجنسي النبذ من الأسر والمجتمع المحلي بعد التعرض للعنف الجنسي. وغالبًا ما يقع عليهم اللوم لما يُعتبر فقدانًا للشرف.

وفي أحيان كثيرة لا يبلّغ الناجون وذويهم عن جرائم العنف الجنسي بسبب تخوفهم من الأجهزة الأمنية والقوات المسيطرة التي ينتمي لها المنتهكون. كما لا تعلم «مواطنة» بأي خطوات تم اتخاذها لاتهام أو مقاضاة الجناة في أي من القضايا الموثقة.

الإطار القانوني

يُحظر العنف الجنسي والاغتصاب خلال فترات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتحظر المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية « بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب و»الاعتداء على الكرامة الشخصية «. ويضيف البروتوكول الإضافي الثاني «الاغتصاب» بوضوح إلى قائمة هذه الانتهاكات، ويشمل الإكراه على البغاء أو أي شكل من أشكال هتك العرض.

كما يشير نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي باعتبارها جرائم حرب.

بالإضافة إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يُحرّم الاغتصاب أو العنف الجنسي اللذين يرقيان إلى أي شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

العنف الجنسي

12 واقعة عنف جنسي وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

ضحايا العنف الجنسي

11
طفل

1
امرأة

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

10 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

2 المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا

الفصل العاشر:
الاعتداء على المدارس

وفي العام 2019 وثقت «مواطنة « ما لا يقل عن 56 واقعة اعتداء أو استخدام للمدارس، منها 3 هجمات جوية شنتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في محافظتي الضالع وصعدة. فيما وقعت 3 هجمات برية عشوائية في محافظتي صعدة وتعز، حيث تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي المسؤولية الهجوم على مدرسة تتمركز فيها قوات أنصار الله «الحوثيون»، فيما ارتكبت جماعة أنصار الله «الحوثيون» هجمتين بريتين في محافظة تعز. ووثقت «مواطنة» 36 واقعة استخدام مدارس لأغراض عسكرية، حيث تقع المسؤولية عن 35 واقعة على جماعة أنصار الله «الحوثيين» في محافظات: المحويت، وريمة، وصعدة، وذمار، وإب. بينما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي مسؤولية واقعة واحدة في محافظة تعز. كما قامت «مواطنة» بتوثيق 11 واقعة احتلال، 7 منها ارتكبتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» في محافظة صعدة، وواقعتين اقترفتهما قوات الحزام الأمني المدعوم إماراتيًا في محافظة أبين، وواقعتين أخريين ارتكبتهما القوات الحكومية التابعة لهادي. كما وثقت «مواطنة» 3 وقائع أخرى ألحقت أضرارًا بمدارس، بما فيها حادثة انفجار لمستودع كانت تخزن فيه جماعة أنصار الله «الحوثيون» موادًّا متطايرة في حي سعوان السكني في أمانة العاصمة بالقرب من ثلاث مدارس: مدرسة الراعي الحكومية، ومدرسة الأحقاف الخاصة، ومدرسة نجم اليمن الخاصة في 7 أبريل/نيسان 2019، وقد أدى الانفجار إلى مقتل 15 طالبًا وطالبة، وإصابة ما يربو على 100 جريح معظمهم من الطلاب، ناهيك عن الأضرار التي طالت المدارس المذكورة.[64]

وقد تسببت الانتهاكات المتزايدة لأطراف النزاع في اليمن في إلحاق أضرار فادحة بمدارس ومرافق تعليمية، وصولًا إلى سقوط قتلى وجرحى في أوساط الطالبات والطلاب. وأصبحت الكثير من المدارس خارج الخدمة أو بمثابة أماكن خطرة بفعل بقايا المقذوفات والمواد المتفجرة، أو بسبب احتمالية تعرضها لهجمات جوية وبرية مباشرة أو غير مباشرة. وأدى نشوب معارك في مناطق عدة إلى وقوع العديد من المدارس في خطوط التماس. كما يتكرر احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية وقتالية كثكنات عسكرية، أو مراكز احتجاز، أو إيواء وتموين للمسلحين، أو كمراكز للتعبئة والتحشيد.

[64] أصدرت "مواطنة" بيانًا بعد التحقيق في الواقعة، للمزيد: https://mwatana.org/warehouse-blast-kills-schoolchildren/

الإطار القانوني

ينصّ كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق على حماية المرافق التعليمية خلال النزاعات المسلحة. ويرد الحظر المفروض على توجيه هجمات مباشرة ضد الأهداف المدنية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية. ويتعين على الأطراف المتنازعة التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية في جميع الأوقات، والإحجام عن شن هجمات تحتمل تأثيرًا غير متناسب على الأعيان المدنية.

كما يجب على الأطراف المتحاربة افتراض أن الأهداف هي أهداف مدنية في حال كان هناك شك في طبيعتها. كما يؤكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2225/2015) حول الأطفال في النزاعات المسلحة، وجوب احترام أطراف النزاع للطابع المدني للمدارس. ويعتبر إعلان المدارس الآمنة الذي أقرّه اليمن في العام 2017، دليلًا للأطراف المتنازعة حول كيفية حماية المنشآت التعليمية من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات.

إن استخدام المدارس للأغراض العسكرية أثناء الصراع يعرض الطلاب والمعلمين والإداريين للخطر من خلال تحويل المدارس إلى أهداف للهجوم وتعطيل التعليم.

◄ طلاب يدرسون في مدرسة كان قد قصفها طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات بعد أن سيطرت عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، (مارس/آذار 2019).

دراسة حالات

- **في يوم الاثنين 28 يناير/كانون الثاني2019، حوالي الساعة 12:00ظهرًا، شنت جماعة أنصارالله «الحوثيون» هجومًا بريًا على مدرسة السعادة في منطقة الشقب، بمديرية صبر الموادم، محافظة تعز. أصابت المدرسة قذيفتا مضاد طيران؛ الأولى تسببت في تحطيم نو افذ الفصول الدراسية والإدارة، وبعد أقل من خمس دقائق سقطت قذيفة أخرى في ساحة المدرسة الأمر الذي تسبب في تخريب السوروالغرف الملحقة للمدرسة. كادت هذه الهجمة تعرض حياة عشرات التلاميذ لخطر الإصابة بالقذائف. وهذه المدرسة، وهي الوحيدة في القرية، توفر التعليم لنحو 500 طالب وطالبة.**

قال مدير المدرسة عادل محمد (50 عامًا) الذي يسكن في منزل يطل على المدرسة: «كان الطلاب والطالبات قد غادروا المدرسة قبل ساعة من وقوع القذائف بسبب اشتداد القصف على المنطقة. ليست هذه المرة الأولى التي يتم فيها استهداف المدرسة، حيث سبق وأن استهدفتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» بقذائف هاون، ولكثرة ما تم قصفها لم أعد أتذكر تواريخ الهجمات السابقة». [65]

يقول شاهد عيان (50 عامًا): «كان مصدر القذيفتين من نقيل الحدّة (500 متر شرق منطقة الشقب)، ولا توجد أي تجمعات عسكرية للمقاومة الشعبية في المدرسة أو بالقرب منها».

ينهي مدير المدرسة شهادته: «ليست لدينا القدرة على ترميم المدرسة، حيث ما تزال النوافذ محطمة، والطلاب والطالبات معرضين للبرد».[66]

- **في يوم الأحد 12 مايو/أيار2019، حوالي الساعة 4:30 فجرا، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات قنبلة واحدة على مدرسة الشهيد محمد محمود الزبيري للتعليم الأساسي والثانوي الو اقعة بقرية شخب، بمديرية قعطبة، محافظة الضالع.**

أدى القصف إلى تدمير أربعة فصول من أصل ستة. ويلتحق بالمدرسة هذا العام قرابة 1000 طالب وطالبة في الفترتين الصباحية والمسائية، بينما كانت العام السابق تضم حوالي 1500 طالب وطالبة، وتراجع أعداد الطلاب نتيجة عودة المنطقة للنزاع المسلح.

يقول مدير المدرسة (47 عامًا): «رغم التدمير شبه الكلي للمدرسة إلا أن العملية التعليمية استمرت في الفصول السليمة والملحقات، كما أن هناك طلابًا تسربوا بسبب قصف المدرسة. وقبل القصف كنا نبحث عن توسعة للمدرسة، وإنشاء فصول دراسية جديدة تساعد في تخفيف الازدحام، ولكن الآن أصبحنا نبحث عن إعادة بناء ما تم هدمه. أنشأت المدرسة عام 2005 بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية،

[65] "مقابلة" مواطنة مع مدير المدرسة بتاريخ 2 فبراير/شباط 2019.

[66] السابق.

وأعيد ترميمها عام 2016 بتمويل من منظمة الطفولة (يونيسف)».[67]

يضيف أحد المعلمين في المدرسة (48 عامًا): «أضعف القصف الأعمدة وشققها، وقد تسقط بقية الفصول على رؤوسنا بأي وقت».[68]

- **في يوم الأربعاء 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، عند حوالي الساعة 9:00 صباحًا، نفذت عناصر مسلحة تابعة لكتائب أبو العباس المدعومة إماراتيًا هجومًا مسلحًا على مدرسة 13 يونيو الأساسية الثانوية للبنين في منطقة نجد النشمة، بمديرية المعافر، محافظة تعز. وقد اقتحم المسلحون الفصول المدرسية وأخرجوا الطلاب عنوة، وأطلقوا الرصاص الحي في الهواء، وساندتهم قوات متمركزة في مركز التدريب النسوي المجاور بإطلاق أعيرة نارية خفيفة ومتوسطة باتجاه المدرسة. أدى الهجوم إلى إصابة طالبين (16، و18 عامًا)؛ أحدهم إصابته خطيرة. وتضرر سور وبوابة المدرسة، وظلت المدرسة مغلقة لمدة ثلاثة أيام نتيجة احتلالها عقب الهجوم.**

يقول معلم (40 عامًا): «كنت في مكتبي حين سمعت أصوات صراخ وقرع عنيف، هرعت لأرى الأمر من الممر المطل على ساحة المدرسة، وشاهدت مسلحين من كتائب أبو العباس يركلون أبواب فصول مبنى طلاب الثانوية، حيث كانوا يصرخون طالبين مغادرة المدرسة». ويضيف: «باشر المسلحون الذين يتمركزون في مبنى مركز التدريب النسوي المجاور للمدرسة من الجهة الجنوبية بإطلاق النار من رشاشات مضادات الطيران والأسلحة الخفيفة في الهواء، كما قام المسلحون بإطلاق النار من ساحة المدرسة، وهو ما تسبب في إصابة طالبين، وإشاعة حالة ذعر وهلع في أوساط الطلاب والطاقم التعليمي. لم يتوقف إطلاق النار حتى بعد خروج جميع الطلاب والمعلمين من المدرسة». [69]

يقول أحد الطلاب الجرحى (18 عامًا): «أُصبتُ في رأسي برصاصة مرتدة ولم أتمكن من أداء الامتحانات النصفية. صرت أخاف من الذهاب إلى المدرسة؛ إذ شعرت في ذلك اليوم أني لا محالة سأموت».[70]

- **في صباح السبت 21 ديسمبر/كانون الثاني2019، في مديرية الطويلة بمحافظة المحويت، قامت مجاميع مسلحة تابعة لجماعة أنصار الله «الحوثيين» باستخدام مدرسة النور الأساسية الثانوية لتنظيم فعالية تعبوية تزامنا مع ما يسمى «الأسبوع السنوي للشهيد»، حيث قاموا بتعطيل العملية التعليمية بالمدرسة ليوم دراسي كامل وحشد الطلاب والطالبات في ساحة المدرسة جنبا إلى جنب مع العناصر المسلحة.**

[67] "مقابلة" مواطنة مع مدير المدرسة بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

[68] "مقابلة" مواطنة مع أحد المعلمين في المدرسة بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

[69] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2019.

[70] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الضحايا بتاريخ 22ديسمبر/كانون الأول 2019.

وكرست الفعالية لتحشيد الطلاب والطالبات لصفوف الجماعة وحمل السلاح والانخراط في العمليات القتالية، كما تضمنت الفعالية هتافات مُحرضة على العنف وترديد شعار جماعة أنصار الله «الصرخة».

تقول إحدى شاهدات العيان في مقابلة مع مواطنة: «مفزع ما يحصل في المدارس؛ لك أن تتصور كيف يُلقّن الأطفال مفاهيم خاطئة، كالتقليل من أهمية التعليم وتشجيعهم على حمل البنادق والالتحاق بالجبهات وترك المدارس، والإيحاء للأطفال بأن البقاء في المدارس مضيعة للوقت».[71]

[71] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهدة عيان بتاريخ 24 ديسمبر/كانون الثاني 2019.

الاعتداء على المدارس

56 واقعة اعتداء أو استخدام للمدارس وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

أنواع الانتهاكات للمدارس

9
هجمات جوية وبرية

المسؤولية

- 3 التحالف بقيادة السعودية والإمارات (هجمات جوية)
- 3 القوات الحكومية التابعة لهادي (هجمات برية)
- 3 جماعة أنصار الله «الحوثيون» (هجمات برية)

36
استخدام لأغراض عسكرية

المسؤولية

- 35 جماعة أنصار الله
- 1 القوات الحكومية التابعة لهادي

11
احتلال عسكري

المسؤولية

- 7 جماعة أنصار الله
- 2 المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا
- 2 القوات الحكومية التابعة لهادي

◄ طلاب يدرسون في مدرسة كان قد قصفها طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات بعد أن سيطرت عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، (مارس/آذار 2019)

الفصل الحادي عشر:
الاعتداء على الرعاية الصحية

طوال العام 2019 وثقت «مواطنة» لحقوق الإنسان 19 واقعة اعتداء على المستشفيات والمراكز صحية والطواقم الطبية، إذ تعرضت الأعيان الطبية للاقتحام المسلح والاعتداء بالرصاص الحي على الطواقم الطبية ومنع وصول المساعدات الإنسانية. قُتل في الوقائع 4 أشخاص من بينهم عامل صحي ومساعدة طبيب، وجرح 4 أشخاص من بينهم عامل صحي. وتتحمل أطراف الحرب في اليمن مسؤولية الاستهداف المستمر للقطاع الطبي المتهالك في ظل ظروف إنسانية غاية في الخطورة، خصوصا مع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وبحسب الوقائع التي وثقتها «مواطنة» ارتكبت جماعة أنصار الله «الحوثيون» 6 وقائع انتهاك للمنشآت الصحية، في محافظات: تعز، وصعدة، وريمة، وإب، والضالع. فيما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي مسؤولية 12 واقعة انتهاك في محافظة تعز. كما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعة واحدة.

أصدرت مؤخرًا «مواطنة» وبالشراكة مع «أطباء من أجل حقوق الإنسان» تقريرًا بعنوان «نزعتُ الإبرة الوريدية، وبدأتُ بالجري»، يُسلط الضوء على الانتهاكات التي تعرضت لها المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية خلال الفترة الممتدة من 2015 حتى 2018. وتضمن التقرير 120 واقعة طالت المرافق الطبية، ويتكون من 4 فصول رئيسية: القصف الجوي، والقصف البري العشوائي، والاعتداء على الطواقم الطبية، واحتلال المستشفيات. ويهدف التقرير إلى لفت الأنظار للأضرار المادية والبشرية التي لحقت بالمنشآت الطبية التي لم تكن في منأى عن الاستهداف المباشر من قبل أطراف النزاع في اليمن طوال مدة الحرب.

الإطار القانوني

تُمنح المستشفيات وغيرها من المراكز والوحدات الطبية حماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، وتشترط المواثيق الإنسانية الدولية السماح للطواقم الطبية، مثل الأطباء والممرضات، والمسؤولين للبحث عن الجرحى وجمعهم ونقلهم وعلاجهم، وتوفير الحماية لهم. ويُحتم القانون الإنساني الدولي على أطراف النزاع احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية من المضايقة والترهيب والاحتجاز التعسفي. ويتعين على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية وتيسير سيرها وعدم التدخل فيما يخصها بشكل تعسفي، وضمان انسيابية حركة العاملين في المجال الإنساني التي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية ملحة.

وبموجب نظام روما الأساسي، فإن القصد في توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية، ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبينّة في اتفاقيات جنيف طبقًا للقانون الدولي؛ يُعد جريمة حرب، ويجرّم التعمد في تنفيذ هجمات ضد المستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافًا عسكرية.

تزول عن المستشفيات الحماية التي تحظى بها من الهجمات في حالة استخدامها خارج نطاق مهامها الإنسانية، ولارتكاب «أفعال تضر بالعدو». وحتى لو تم استخدام مستشفى ما من قبل قوة معارضة لارتكاب أفعال تضر بالعدو، على سبيل المثال لتخزين الأسلحة أو لإيواء المقاتلين القادرين على القتال أو لشن هجمات، فإنه يجب على القوة المهاجمة أن توجه تحذيرًا للطرف الخصم للتوقف عن إساءة استخدام المرفق الطبي، وأن تحدد فترة زمنية معقولة للتوقف عن إساءة الاستخدام، وأن تقوم بالهجوم فقط بعد أن تتأكد من أنه لم يجر التعامل جديًا مع التحذير. كما يفقد العاملون الصحيون الحماية التي يحظون بها فقط إذا ارتكبوا أعمالًا تضر بالعدو، خارج نطاق مهامهم الإنسانية. فيما يُحظر القانون الإنساني الدولي معاقبة أي شخص على أداء واجباته الطبية بما يتوافق مع أخلاقيات مهنة الطب، أو إجبار أي شخص على ممارسة أنشطة طبية مخالفة لأخلاقيات مهنة الطب. كما يجب أيضًا السماح لوسائل النقل الطبي، مثل سيارات الإسعاف بالعمل، وحمايتها. تفقد هذه الوسائل الحماية التي تحظى بها فقط إذا تم استخدامها لارتكاب أعمال تضر بالعدو.

دراسة حالات

- **في يوم الأحد 13يناير/كانون الثاني 2019، عند حوالي الساعة 11:09 صباحا، قامت جماعة أنصارالله «الحوثيون» بمنع إحدى المنظمات الدولية من تزويد المركز الصحي في منطقة ابن هويدي بمديرية كتاف البقع، محافظة صعدة، بالكادر الطبي والمواد الطبية اللازمة والمولدات الكهربائية بهدف إعادة تشغيله، إذ كان المركز الصحي الحكومي يقدم خدماته لما يقارب 350 أسرة قبل توقيفه منذ العام 2015.**

قال سليم عبد الله (اسم مستعار، 44 عامًا): «وصلت إحدى المنظمات الدولية إلى المنطقة وأعلنت استعدادها لإعادة تشغيل المركز الصحي بمنطقتنا وتوفير كل الاحتياجات الضرورية لعمله، وقضوا مدة ثلاثة أسابيع من أجل إقناع جماعة «الحوثيين» بتشغيل المركز، وإظهار أهمية تقديم الخدمات العلاجية للمحتاجين لكن دون جدوى. وبرر لنا «الحوثيون» ذلك عبر القول بأن المنظمات تتبع أمريكا وإسرائيل وهم عملاء، وقد تكون المنطقة بسبب المركز عرضة للقصف.»[72]

كما قال صادق توفيق (اسم مستعار، 37 عامًا): «يوجد في المنطقة نازحون جاؤوا من مناطق مشتعلة بالنزاع، ويعاني السكان هنا من الفقر والجوع، وهم «بدو رحل» لكنهم استقروا بجوار المركز الصحي. المنظمة الدولية مستعدة لتوفير كل احتياجات المركز الصحي، ولم يسمح لنا بالعمل على الرغم من محاولاتنا المتكررة، واحتياج السكان إلى فتح المركز الصحي مجددا.»[73]

- **في يوم الجمعة 16 أغسطس/آب 2019، مُنعت سفينة محملة بالمشتقات النفطية (مادة الديزل) من إفراغ حمولتها في ميناء الحديدة لمدة تزيد عن شهر ونصف. وكانت منظمة الصحة العالمية خصصت جزءًا من وقود مادة الديزل كمساعدات إنسانية لعشر مستشفيات في محافظة إب. وأخبرت الشركات التي تنقل مادة الديزل مسؤولي المستشفيات المعنية أن الوقود تأخر لأن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات لم يسمح لهم بالشروع في التفريغ في الميناء، على الرغم من حصول السفينة على تصريح دخول بعد التفتيش. وأدى منع وصول مادة الديزل التي تستخدم لتشغيل المولدات الكهربائية إلى تقلص ساعات تقديم خدمة الرعاية الصحية للمستفيدين إلى النصف، والعمل بطاقات تشغيلية أقل من المعتاد، بالإضافة إلى تلف بعض اللقاحات والمحاليل الخاصة بالأطفال في ثلاجات المرافق الصحية.**

[72] "مقابلة" أجرتها "مواطنة" بتاريخ 29 مايو/أيار 2019.

[73] "مقابلة" أجرتها "مواطنة" بتاريخ 29 مايو/أيار 2019.

◄ اقتحام، مستشفى قعطبة بمديرية قعطبة، محافظة الضالع (2 يونيو/حزيران 2019)

وقال أحد العاملين الصحيين (32 عامًا) في مستشفى الناصر بمحافظة إب لـ«مواطنة»: «وضعنا احتجاز التحالف بقيادة السعودية والإمارات سفن المشتقات النفطية في عرض البحر لأكثر من شهر ونصف، أمام تحدٍ صعب حتم علينا توفير مادة الديزل من إيرادات المستشفى البسيطة لكي نستمر في تقديم خدماتنا للناس».

ويضيف: «تسبب منع وصول الوقود إلى المستشفى في تقليص ساعات العمل في الطوارئ التوليدية (الخاصة بالقبالة) وتشمل الجراحة التوليدية والعمليات القيصرية، وتوقف الأجهزة والمعدات عن العمل بشكل جزئي كغرفة العمليات والإنعاش، وقد كان يتم تشغيلها في الظروف الطبيعية على مدار الساعة، وتقليص ساعات عملها إلى 12 ساعة مع مراعاة الحالات الحرجة، وكذلك توقف أجهزة الفحص الدوري والمختبرات والكشافة، ولم نتمكن من استخدامها إلا في حالات الطوارئ كحالات الكسور، كما تم تقليص ساعات تشغيل ثلاجة الموتى من 24 ساعة إلى 12 ساعة.»[74]

قال أحد أفراد الطواقم الطبية (35 عامًا) بمستشفى الأمومة والطفولة بمدينة إب: «لم يتمكن المستشفى من توفير كافة الخدمات الطبية التي كانت تقدمها مجانا للسكان المحليين. فقد قمنا مثلًا بتقليل عدد حاضنات الأطفال من 10 حاضنات إلى 6 حاضنات، كما تسبب خفض ساعات تشغيل الثلاجات في تلف بعض اللقاحات الخاصة بالأطفال.»[75]

- **في يوم الجمعة 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، عند حوالي 7:00 مساءً، في مديرية صالة، بمحافظة تعز، أقدمت مجموعة مسلحة من القوات الحكومية في اللواء 22 ميكا واللواء 170 على اقتحام مستشفى الثورة العام.**

[74] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل صحي بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[75] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل صحي بتاريخ 28 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

◄ طفل بمستشفى السويدي للأمومة والطفولة أثناء انتشار الحُميّات، محافظة تعز (نوفمبر/تشرين الثاني 2019)

واقتحم المسلحون المستشفى بغرض تصفية أحد الجرحى، في الوقت الذي كان العاملون الصحيون يحاولون إنقاذ حياته، حيث همّ أحد المسلحين بإطلاق رصاصات متتالية على جسد الجريح الملقى على السرير في قسم الطوارئ، ما أدى إلى وفاته على الفور وإصابة مساعد طبيب.

بعد الاقتحام المسلح نفذت إدارة مستشفى الثورة العام إضرابًا شاملًا لمدة أسبوع، وتوقفت عن استقبال الحالات المرضية في جميع أقسام المستشفى باستثناء أقسام الحروق، والغسيل الكلوي، والعناية المركزة.

قال شاهد عيان (30 عامًا): «بدأ الجريح المغمى عليه في الاستفاقة بعد محاولة إنعاشه. دهم مسلح الغرفة وأطلق من سلاحه الكلاشنكوف 7 رصاصات متتاليات على الجريح، ثم أكمل إطلاق النار على الجريح ب 8 رصاصات أخرى». [76]

[76] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

الاعتداء على الرعاية الصحية

19 واقعة اعتداء وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

ضحايا الإعتداءات

4 قتيلًا، بينهم عامل صحي ومساعدة طبيب

4 جريحاً، بينهم عامل صحي

مسؤولية وقائع الاعتداءات

12 القوات الحكومية التابعة لهادي (تعز)

6 جماعة أنصار الله «الحوثيين»

1 قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات

الباب الثالث:
تقويض الحقوق والحريات

◄ مهرجان احتجاجي لرفض إنشاء ثكنة عسكرية تابعة للجيش السعودي في المهرة، 17 سبتمبر / أيلول 2018

الفصل الأول:
الصحافة

تشهد الصحافة في اليمن وضعًا حقوقيًا متفاقمًا ومعقدًا؛ إذ تواصل الأطراف المتنازعة، بعد ما يقارب ست سنوات من الحرب، ارتكاب أنماط مختلفة من الانتهاكات ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والمعاملات المسيئة والمهينة، وتقييد حرية حركة الطواقم الإعلامية، ومصادرة الصحف الورقية. وبالإضافة إلى الظروف الحرجة التي تحيط بالعمل الصحفي جراء تلك الانتهاكات، أسهمت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب في توقف غالبية المؤسسات الصحفية الإعلامية، لا سيما تلك المملوكة للدولة؛ إذ يعاني ما يقارب ألف صحفي وصحفية يعملون في مؤسسات الإعلام العمومي (التلفزيون، والإذاعة، والصحف)، بحسب الاتحاد الدولي للصحفيين، من أزمة إنسانية ومعيشية خانقة تهدد حياتهم وحياة عائلاتهم.[77]

كما سجل مؤشر حرية الصحافة لعام 2019 وفق التصنيف السنوي لمنظمة «مراسلون بلا حدود»، تراجع اليمن خانة واحدة لتحتل المرتبة 168 عالميًا من أصل 180 دولة يشملها هذا التصنيف. وتقول المؤشرات إن اليمن ما يزال أحد البلدان الأصعب لمهنة الصحافة والأكثر خطورة على حياة الصحفيين.[78]

وثقت «مواطنة» خلال العام 2019، 10 واقعة انتهاك طالت 13 صحفيًا وعاملًا في مجال الصحافة والنشاط الإعلامي. سبع من هذه الوقائع ارتكبتها القوات الحكومية التابعة لهادي، في حين قامت جماعة أنصار الله «الحوثيون» باحتجاز صحفي تعسفيًا، وإخفاء آخر قسريًا.

كما شنت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارة جوية على منزل الصحفي والإعلامي عبد الله صبري (40 عامًا) صباح يوم الخميس 16 مايو/أيار 2019، أدت إلى مقتل اثنان من ابنائه (17 و 19 عامًا) ووالدته (60 عامًا) وجرح ابنه (21 عامًا) ووالده (65 عامًا) بإصابات خطيرة، إضافة إلى إصابته هو بجروح بليغة.*

[77] الاتحاد الدولي للصحفيين يحمل الحكومة اليمنية المسؤولية عن الأزمة التي تواجه الصحفيين العاملين في الإعلام المملوك للدولة: http://www.ifj-arabic.org/page-ifj-781.html

[78] مراسلون بلا حدود، "التصنيف العالمي لسنة 2019: آلة الخوف تعمل بأقصى طاقاتها": https://rsf.org/ar/ltsnyf-llmy-lsn-2019-al-lkhwf-tml-bqs-tqth?fbclid=IwAR0lLgw8ThzBjzh6Q6w-L6amnIDSEAHFa_km1ZIYIOKdpUP0PHwrUq8mx6g

* للاطلاع على معلومات تفصيلية حول هذه الو اقعة انظر فصل الغارات الجوية.

في العام 2019 استمرت جماعة أنصار الله «الحوثيون» في ممارساتها القانونية التعسفية بحق 11 صحفيًا،[79] يمثلون أمام المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة في ظل حزمة من الخروقات القانونية والإجراءات غير الاعتيادية التي تتخللها جلسات تلك المحكمة، بما في ذلك عدم إبلاغ محامي الدفاع بموعد جلسات المحاكمة، ومنعهم أيضًا من الحصول على نسخة من ملفات القضايا؛ انتهاءً بإصدار القاضي المكلف بقضية الصحفيين قرار يمنع هيئة الدفاع بالترافع أمامه في القضية المنظورة لديه. وتأتي محاكمة هؤلاء الصحفيين بعد أربعة أعوام تعرضوا فيها لأنماط شتّى من الانتهاكات والاعتداءات كالاختفاء القسري والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، في حين ما يزال مصير الصحفي وحيد الصوفي مجهولًا منذ اختفائه في صنعاء مطلع يونيو/حزيران من العام 2015.

ولا تزال عديد المواقع الصحفية والإخبارية تخضع للحجب من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين»، كونها الجهة التي تتحكم بالشركة المزودة لخدمة الانترنت في اليمن «يمن نت».

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي الإنساني الحماية للصحفيين بوصفهم أشخاصًا مدنيين؛ حيث لا يمكن استهدافهم طالما امتنعوا عن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان صون الحق في حرية التعبير بما يلبي حماية الصحفيين بحيث لا يكونون عرضة لأي شكل من أشكال العنف والممارسات القمعية كالاحتجازات التعسفية أو الاختفاء القسري أو التعذيب لقيامهم بأعمالهم كصحفيين. وقد تقتضي النزاعات المسلحة فرض بعض التدابير الضبطية لعمل وسائل الإعلام بحيث لا يتخللها أي إجراءات تعسفية أو انتقامية بحق الصحفيين.

ويؤكد الدستور اليمني على العمل وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكافة الصكوك والاتفاقيات ذات الصلة. ويقر دستور الجمهورية اليمنية حرية التعبير بوصفه أحد الحقوق الأصيلة، إذ ينص على أن «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول أو الكتابة والتصوير في حدود القانون.»[80]

[79] مواطنة لحقوق الإنسان "صحافة اليمن تواجه خطر الاجتثاث": https://mwatana.org/press-in-yemen/

[80] دستور الجمهورية اليمنية، 10 يناير/كانون الثاني 1994، الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسية، المادة رقم (42).

الانتهاكات ضد الصحفيين

10 واقعة انتهاك وثقتها «مواطنة» خلال العام 2019

13 صحفيًا وعاملًا في مجال الصحافة والنشاط الإعلامي

مسؤولية وقائع الانتهاكات

7 القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي

2 جماعة أنصار الله

1 قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات

دراسة حالات

- **منتصف ليلة الاثنين 10 يونيو/حزيران 2019، حوالي الساعة 12:00. داهمت عناصر مسلحة تتبع قوات النخبة الشبوانية التابعة «للمجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتيًا منزل الناشط الإعلامي حلمي خالد (إسم مستعار, 24 عامًا) في مدينة عتق بمحافظة شبوة. وتم احتجازه في سجن معسكر قوات النخبة بمديرية عزان.**

قال والد حلمي، خالد علي (**إسم مستعار**, 53 عامًا): «كان هناك 6 عربات عسكرية تتبع قوات النخبة أمام منزلي، على متنها عشرات المسلحين. كان ثلاثة منهم يقتادون ابني حلمي ويحشرونه في إحدى تلك العربات ويأخذونه بعيدًا. كانت أم حلمي وإخوانه على درج المنزل يسألون بهلع ما الذي حدث؟ أين حلمي؟ قلت لهم لقد أخذته قوات النخبة، فأغمي على والدته المريضة مباشرة». [81]

- **مساء يوم السبت 27 يوليو/تموز 2019، قرابة الساعة 06:00 مساءً، اقتادت عناصر مسلحة تابعة لجماعة أنصار الله «الحوثيين» الصحفي عبد الحافظ الصمدي (38 عامًا) من أمام منزله في صنعاء إلى جهة مجهولة. ويمثل الصمدي بعد خمسة أشهر من احتجازه أمام النيابة بعد أن ظل في حالة اختفاء قسري لحوالي ثلاثة أشهر ونصف من تلك المدة.**

قال أمجد (اسم مستعار، 30 عامًا): «لقد نزل مسلحون ملثمون من ثلاث سيارات، وأمسكوا بعبد الحافظ ووجهوا بنادقهم صوبه وهم يقولون: «تعال معنا»، ثم قاموا بضربه وحشره في الحافلة بالقوة. كان كل ذلك يحدث أمام أنظار أطفاله الصغار».[82]

ويضيف عبد المجيد صبرة محامي الصحفي الصمدي: «حينما تم إدخاله إلى غرفة التحقيق، بدا عبد الحافظ منهكًا للغاية بجسد هزيل ووجه شاحب أثخنه المرض وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية. وهو الأمر الذي أكده الصمدي أثناء جلسة التحقيق بأنه يعاني من أمراض القولون وارتفاع ضغط الدم وضيق التنفس، وأنه تعرض أيضًا للركل والصفع أثناء جلسات تحقيق سابقة».

- **بعد منتصف ليلة الأحد 22 ديسمبر/كانون الأول 2019، الساعة 01:30 مساءً، أوقف مسلحون في نقطة تفتيش عسكرية تتبع القوات الحكومية التابعة لهادي المراسل الصحفي وهيب المقرمي (45 عامًا) وزميله المصور ضياء المقرمي (24عامًا)، حيث قام الجنود بالاعتداء عليهما ونهب ممتلكاتهما الشخصية، قبل أن يتم احتجازهما في غرفة مهجورة بالقرب من نقطة التفتيش قرابة الساعة قبل أن تخلي سبيلهما.**

[81] "مقابلة" مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحية بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2019.

[82] مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، تاريخ 6 أغسطس/آب 2019.

الفصل الثاني:
حرية التنقل

شهد اليمن خلال سنوات الحرب وقائع شتى من الاعتداءات التي طالت حق المدنيين في التنقل؛ حيث مارست كافة الأطراف المتنازعة هذا النمط من الانتهاكات في إطار بسط نفوذها على حركة المدنيين وإخضاعهم لقيود تعسفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وتفرض أطراف النزاع قيودًا إزاء الحق في التنقل وفقًا لدوافع مختلفة منها: التمييز ضد المدنيين تبعًا لانتمائهم الجغرافي والسياسي، علاوة على الانتهاكات لأغراض الابتزاز المادي والتكسب غير المشروع وفرض الإتاوات غير القانونية.

خلال عام 2019 وثقت «مواطنة» 29 واقعة تقييد حرية التنقل في مناطق يمنية مختلفة. وتتحمل جماعة أنصار الله «الحوثيون» مسؤولية 17 واقعة منها، كما قامت القوات الحكومية التابعة لهادي بارتكاب 8 وقائع، في حين قام المجلس الانتقالي الموالي للإمارات بِارتكاب 3 وقائع، وتقع المسؤولية المشتركة على قوات جماعة أنصار الله «الحوثيين» والقوات الحكومية التابعة لهادي عن واقعة واحدة.

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حرية المدنيين في التنقل والحركة كأحد حقوقهم الأساسية، ويبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان ساريًا حتى في زمن النزاعات المسلحة. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على «حق الفرد في التنقل وحرية اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة».[83]

كما يشدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل اليمن، على أن «لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه، وحرية اختيار مكان إقامته».[84] ويجيز العهد فرض بعض القيود على بعض الحقوق إبان النزاع، غير أنه يؤكد على ضرورة أن تكون هذه القيود ذات طبيعة محدودة ومؤقتة.

دراسة حالات

- **في صباح يوم الأربعاء 6 فبراير/شباط، قرابة الساعة 07:45، قطعت عناصر مسلحة من القوات الحكومية التابعة لهادي، الطريق العام لخط الضباب)المدخل الغربي لمدينة تعز(، باستحداث نقطة تفتيش، حيث منعت مرور كافة السيارات بما في ذلك شاحنات نقل البضائع، وسمحت فقط لسيارات نقل «القات» من الدخول إلى مدينة تعز.**

وقررت العناصر المسلحة التابعة للواء 17 مشاة قطع الطريق، وذلك لتحصيل رسوم دخول البضائع، وضرائب «القات»، وابتزاز المواطنين بفرض إتاوات مالية عليهم.

- **في صباح يوم السبت 26 أكتوبر/تشرين الأول، قرابة الساعة 9:30، عند نقطة تفتيش للحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا، في مديرية حالمين محافظة لحج. أوقف الجنود سيارة نقل ركاب لمدة ثلاث ساعات بحجة أن لديهم توجيهات عليا بعدم السماح للمواطنين الذين ينتمون للمناطق الشمالية من الدخول إلى عدن.**

لم يسمح جنود النقطة بمرور أحمد (اسم مستعار، 28 عامًا) ووالدته (60 عامًا) بحجة أنهما من محافظة شمالية، وذلك لأن لدى الجنود توجيهات عليا بعدم السماح لأي «شمالي» من دخول عدن.

قال السائق محمد (اسم مستعار، 36 عامًا): «بعد إلحاحنا بالطلب والتوسل بأن يُسمح لأحمد ووالدته بالمرور من النقطة، قال قائد النقطة إنه سيسمح لهم بالمرور في حال أتى شخص من المحافظات الجنوبية إلى النقطة بصفته ضمينًا لهؤلاء الشماليين كي يتم السماح لهم بالعبور».

[83] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (13).

[84] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (12) الفقرة (1).

بعد حوالي ثلاث ساعات من التوقف في النقطة، قدم أحد أصدقاء أحمد وقام بضمانته ووالدته أمام جنود النقطة. بعدها سمحوا لهم بالمرور.

- **في عصر يوم الأربعاء 13 نوفمبر/تشرين الثاني، قرابة الساعة 4:00 وعند نقطة تفتيش استحدثتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» في الطريق المؤدي إلى رداع في مديرية ميفعة عنس بمحافظة ذمار. أوقف مسلحو الجماعة حافلة نقل ركاب لمدة ثلاث ساعات.**

كانت الحافلة تقل مسافرين إلى مدينة مأرب. اتهم أحد المسلحين السائق بأنه «يقوم بتهريب المقاتلين إلى مأرب»، وقام بأخذ هاتف السائق المحمول وبطاقته الشخصية عنوة. استمر توقيف الحافلة بركابها لمدة ثلاث ساعات. بعدها قدم أحد المسلحين وطلب من الجميع دفع مبلغ 10 آلاف ريال لمسؤول النقطة كي يسمح للحافلة بالمرور. رفض الركاب دفع المبلغ المطلوب. وبعد مشادّة كلامية، وافق المسلحون على أخذ مبلغ 5 آلاف ريال، وتم السماح للحافلة بالمرور.

◄ مطار صنعاء، نوفمبر/تشرين الثاني 2018

الفصل الثالث:
التجمع السلمي

شهد اليمن خلال زمن الحرب تفشي الأساليب القمعية والممارسات العنيفة بحق حرية التجمع والتظاهر السلمي، وهو الأمر الذي يشي على نحو جلي مقدار انحسار وتراجع فضاء الحريات المدنية والسياسية في اليمن بفعل استمرار الحرب.

وقد وثقت «مواطنة» واقعتين لحملات قمع بحق تجمعات سلمية ومظاهرات مطلبية لمواطنين يمنيين في محافظات مختلفة ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا.

ويشير الحق في التجمع السلمي إلى قدرة مجموعة من الأشخاص على الالتقاء والاحتشاد في أي وقت في مكان عام أو خاص، بشرط أن يعرب منظموه عن نواياهم السلمية. ويتضمن الحق في التجمع السلمي حرية تحضير التجمع وإقامته والمشاركة فيه. ويشمل التجمع: المهرجانات، والاعتصامات، والإضرابات، والمسيرات، والندوات والمؤتمرات.[85] ويمكّن هذا الحق الأفراد من التعبير عن آرائهم بصورة جماعية حول قضايا تمس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أو تمس الحياة اليومية لهؤلاء الأفراد.

[85] منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، "دليل بشأن مراقبة التجمع السلمي"، وارسو- بولندا، ص: 17، 2013.

الإطار القانوني

يبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان ساري المفعول أثناء النزاعات المسلحة، ويكفل هذا القانون الحق في التجمع والتظاهر السلمي. ويشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية». [86]

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه اليمن، على أن يكون «الحق في التجمع السلمي معترفًا به، ولا يجوز أن توضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقًا للقانون».[87] ويجيز العهد الدولي فرض قيود معينة على بعض الحقوق في وقت النزاعات المسلحة أو في حالات الطوارئ العامة المعلن عنها رسميًا. غير أن هذه القيود لا بد أن تكون ذات طبيعة استثنائية ومؤقتة ومحدودة في أضيق الحدود التي يستلزمها الوضع.

ويشدد قانون حرية التظاهر اليمني على أن «للمواطنين في عموم الجمهورية وللأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية، حرية تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية.»[88]

دراسة حالة

دعا ناشطون سياسيون وإعلاميون في محافظة أبين إلى وقفة احتجاجية للمطالبة بعودة المحافظ والسلطة المحلية ومباشرتهم أعمالهم، أثر التوقف الكبير الذي شاب قطاع الخدمات خلال الفترة الماضية في المحافظة.

- **في صباح يوم الأحد 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، قرابة الساعة 8:00، في زنجبار بمحافظة أبين، أقدم مسلحون يتبعون المجلس الانتقالي الموالي للإمارات على قمع وتفريق مدنيين كانوا يتجمعون أمام بوابة المحافظة من أجل المطالبة بعودة السلطة المحلية، حيث قامت عناصر الانتقالي بتفريق المحتجين باستخدام الهراوات وإطلاق الرصاص الحي في الهواء. وقامت قوات المجلس الانتقالي باحتجاز عدد من المتظاهرين قبل أن تتدخل وساطة شخصيات اجتماعية نجحت في إطلاقهم.**

[86] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (20).

[87] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (21).

[88] قانون رقم (29) لسنة 2003م بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات، الفصل الثاني، المادة رقم (3).

الفصل الرابع:
الأقليات الدينية

تعيش الأقلية البهائية في اليمن منذ الوهلة الأولى لاندلاع النزاع المسلح ظروفًا حياتية يسودها الهلع والخوف جراء التنكيل والقمع الممارس من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين». وقد وثقت «مواطنة» خلال العام 2018، واقعة احتجاز تعسفي أقدمت عليها جماعة أنصار الله «الحوثيون»، ونُفذت بحق أحد أبناء الطائفة البهائية عبد الله العلفي، من المرجح أنها مرتبطة بحرية معتقدة الديني.

وفي تطور حقوقي أظهر استخفافًا واضحًا بالضمانات القانونية الأساسية لتحقيق محاكمة عادلة، أصدرت في يوم الأحد 2 كانون الثاني/يناير 2018، المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة صنعاء حكمًا بالإعدام على حامد كمال حيدرة، من أبناء الطائفة البهائية. وبحلول 2019 ما يزال أربعة مواطنين بهائيين قيد الاحتجاز التعسفي في سجن يشرف عليه جهاز الأمن الوقائي، وآخر ما يزال رهن الاختفاء القسري منذ أبريل/نيسان 2017.

وفي يوم 15 سبتمبر/أيلول 2018، عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة أولى جلسات المحاكمة بحق قائمة مكونة من 23 شخصًا من الأقلية البهائية، بينهم طفلة وثمان نساء، بشكل سري دون إعلام محاميهم أو أهاليهم، أو حتى بعض من شملتهم القائمة. ووُجهت لهم نفس التهم التي وُجّهت لحامد حيدرة، مع إضافة تهمة الردة لليمنيين منهم.

وبتاريخ 23 مارس/آذار 2020 أيدت محكمة الاستئناف في صنعاء حكم الإعدام الصادر بحق حامد حيدرة، بعد محاكمة مطولة غير عادلة دامت قرابة خمس سنوات. غير أن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى لجماعة أنصار الله «الحوثيين» أعلن في 25 مارس/آذار 2020 عن الإفراج عن جميع السجناء البهائيين، والعفو عن حامد حيدرة الصادر بحقه حكم الإعدام. وأعلن المجتمع البهائي الدولي في بيان صحفي يوم الخميس 30 يوليو/تموز 2020 أنه تم إطلاق سراح ستة من البهائيين البارزين من السجن بعد احتجازهم لعدة سنوات من قبل سلطات «الحوثيين» في صنعاء.[89] وبمجرد مغادرة هؤلاء لليمن، تم نقل المفرج عنهم بطائرة من صنعاء إلى خارج اليمن.

[89] موقع "المجتمع البهائي الدولي"، "إطلاق سراح 6 بهائيين من السجون الحوثية في اليمن"، 30 يوليو/تموز 2020 https://www.bic.org/news/six-bahais-imprisoned-houthis-freed-yemen

التوصيات

◄ قصف جوي، حي الرباط السكني بصنعاء
(16 مايو/أيار 2019)

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المساءلة والتعويض عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة.
- الحفاظ على الدعم الدائم للجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومبادئه.
- الإصرار على العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب المحتملة، وتوفير التعويض للمدنيين.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- دعم فريق الخبراء البارزين المعني باليمن للتحقيق وجمع وحفظ الأدلة، وتوضيح المسؤولية عن الانتهاكات الدولية الجسيمة والجرائم المرتبطة بالقانون الدولي المرتكبة في اليمن منذ 2014، والإبلاغ عن الآليات العملية للمساءلة لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة للضحايا وإنصافهم.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في اليمن، والإشارة بوضوح إلى أن مساءلة مرتكبي جرائم الحرب وإنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة بحق القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، هي جزء لا يتجزأ من أي عملية انتقالية في اليمن من أجل وضع حد فوري للاعتداءات المتفشية.
- استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف المجلس للضغط من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية بالكامل ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لوضع حد للنزاع.
- التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان في النزاع اليمني، وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.
- توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، مع وضعهم جميعًا على نفس المستوى.

إلى فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى التي تقوم بالدعم العسكري للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

- الامتناع فورًا عن بيع أو نقل الأسلحة إلى أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أو الاشتراط باحترام مطلق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عمليات التحالف في اليمن، ودعم الجهود الشاملة الموجهة نحو المساءلة الفعالة عن جميع الجرائم والانتهاكات المزعوم ارتكابها في جميع أنحاء اليمن.
- الضغط على التحالف بقيادة السعودية والإمارات لرفع القيود والعوائق أمام تدفق الإمدادات الإنسانية والحيوية القادمة من المنافذ البرية والبحرية والجوية.

إلى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والقوات الموالية لها كالمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة في الساحل الغربي

- بالنظر على وجه الخصوص لكون ملايين اليمنيين معرضين حاليًا لخطر المجاعة، ومحرومين من الحصول على الرعاية الصحية الكافية في اليمن، يتوجب رفع جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، بما في ذلك فتح جميع الموانئ البرية والبحرية والجوية أمام السلع الإنسانية وغيرها من السلع الضرورية المنقذة للحياة دون تأخير أو إعاقة، وفتح جميع المنافذ الجوية للرحلات الإنسانية والتجارية.
- وقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية كالأسواق، والمزارع، والبنية التحتية، والمنشآت الصحية والتعليمية.
- إطلاق تحقيق محايد وشفاف في ادعاءات انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والإعلان عن نتائج هذا التحقيق، ومحاسبة المسؤولين العسكريين والمدنيين - بما في ذلك مسؤولية القيادة - عن جرائم الحرب في اليمن.
- توفير سبل انتصاف سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الناتجة عن الهجمات غير المشروعة، واعتماد آلية موحدة وشاملة ويمكن الوصول إليها بسهولة لتوفير مدفوعات (على سبيل التعويض) للمدنيين الذين يعانون خسائر بسبب العمليات العسكرية، بغض النظر عن قانونية الهجوم.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية وإطلاق سراح المعتقلين تعسفيًا والكشف عن مصير المختفين قسريًا، والقيام بتحقيق شفاف حول ادعاءات حالات التعذيب في مراكز الاحتجاز، وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية والمسيئة.

إلى جماعة أنصار الله «الحوثيين» المسلحة

- الكف الفوري عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الطبيعة العشوائية.
- الالتزام بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.
- احترام الوضع المحمي للمرافق الطبية، وسحب الأفراد المسلحين من داخل المراكز الطبية أو من محيطها.
- بالنظر على وجه الخصوص لكون ملايين اليمنيين معرضين حاليًا لخطر المجاعة، ومحرومين من الحصول على رعاية صحية كافية في اليمن، يجب على الفور رفع جميع القيود وإيقاف الحرمان والمصادرة للمساعدات الإنسانية والوصول إليها، والتحقيق في جميع وقائع تقييد أو رفض أو مصادرة المساعدات الإنسانية، ومحاسبة المسؤولين.
- حظر وضع أهداف عسكرية، بما في ذلك تمركز القوات، في مناطق وأحياء مأهولة بالسكان، أو تخزين الأسلحة في هذه المناطق أو بالقرب منها.
- إيقاف تجنيد الأطفال الذين دون سن 18 عامًا وإشراكهم في العمليات الحربية، وتسريح من هم في الخدمة فورًا.
- إخلاء المدارس المحتلة من قبل المجاميع المسلحة، والتوقف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.
- سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفيًا والكشف عن مصير المختفين قسريًا، والإفراج عنهم.
- الإفراج فورًا عن جميع الصحفيين المعتقلين، وإنهاء كافة القيود المفروضة على عمل الصحفيين.

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا

- رفض انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي قامت بها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، والمطالبة بوقف الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية.
- اشتراط تنفيذ الإجراءات والتوصيات المذكورة أعلاه عند الموافقة على عمليات التحالف الجارية في اليمن.
- التأكد من أن جميع القوات الحكومية والأمنية والوحدات المسلحة المرتبطة بها تعمل في ظل هيكل قيادة موحد، وتحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.
- دعم الجهود المبذولة لضمان تعويض المدنيين المتضررين، بما في ذلك من قبل أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات والولايات المتحدة، وكذلك المدنيين المتضررين من الهجمات الحكومية، وضمان شفافية هذه العمليات، بمعلومات كافية وإطلاقها علنًا للمراقبة المستقلة.
- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية دون تأخير.

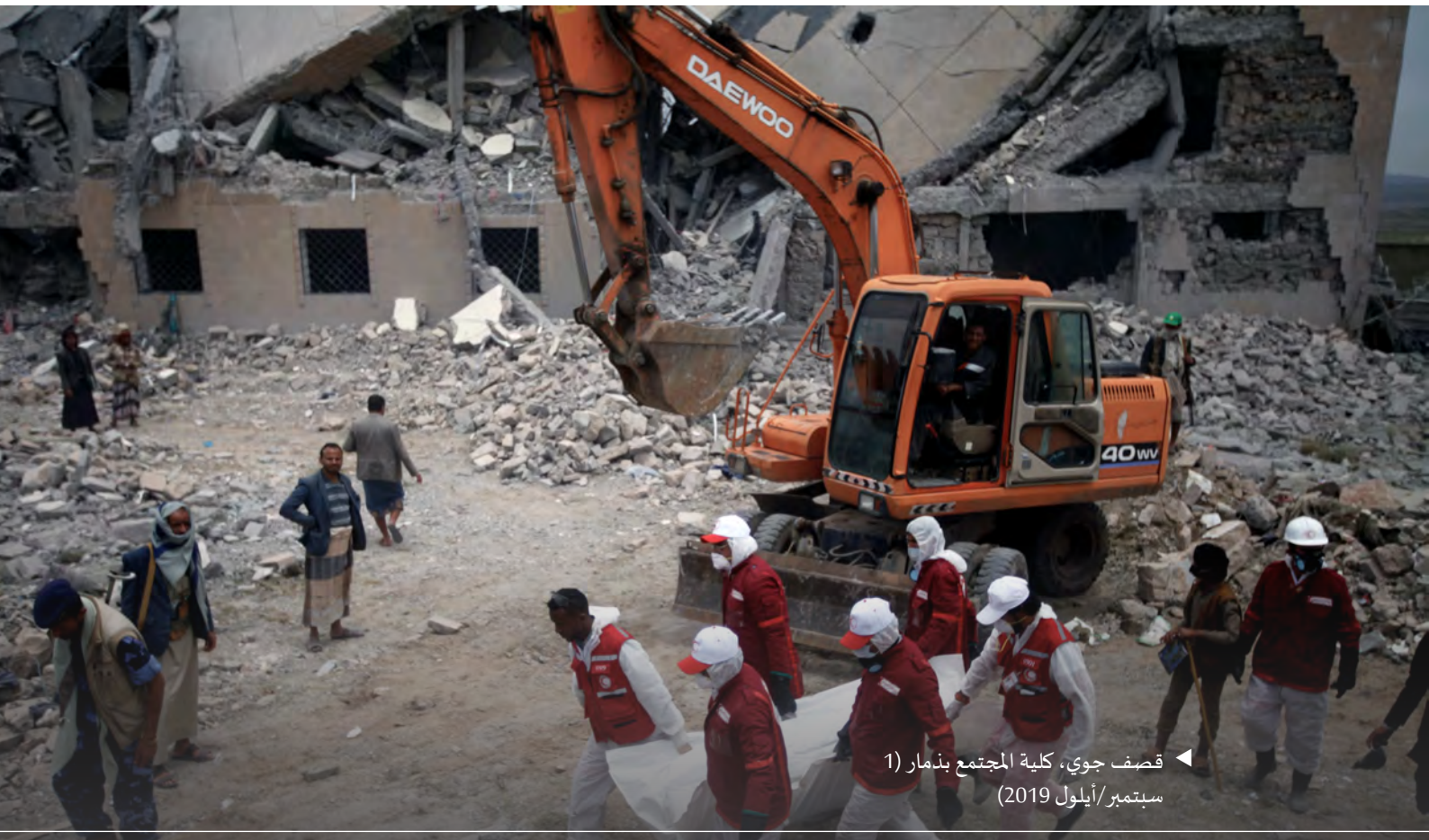

◄ قصف جوي، كلية المجتمع بذمار (1 سبتمبر/أيلول 2019)

◄ قصف جوي، حي الرباط السكني بصنعاء
(16 مايو/أيار 2019)

تنويه وشكر

أعد هذا التقرير فريق الأبحاث والدراسات وفريق الدعم القانوني في مواطنة لحقوق الإنسان، بإشراف الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وبتعاون باقي الوحدات والإدارات في المنظمة – وحدة البرامج والمشاريع، وحدة الإعلام والاتصال والمناصرة، إدارة الموارد البشرية والإدارة المالية.

تتوجه "مواطنة" بالشكر الجزيل إلى كل من أدلوا بشهاداتهم ممّن تمت مقابلتهم من ضحايا وذوي ضحايا، كما تتوجه بالشكر أيضاً إلى الاستشاريين الذين ساهموا بتقديم المعلومات وإثراء التقرير أثناء فترة إعداده ومراجعته.

لولاهم جميعاً لما رأى هذا التقرير النور.

بلا مساءلة

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2019

تدخل الحرب في اليمن عامها السادس، بمزيد من الخراب والتدمير والفرقة والانتهاكات المروعة وتعميق الصدوع الاجتماعية، محدثة بعد هذه المدة عزلاً يكاد يكون شاملاً بين اليمنيين واليمنيات وحقهم الأصيل في الحياة والكرامة والحرية، حيث يشهد البلد كارثة إنسانية من صنع البشر هي الأكثر فداحة في الوقت الراهن.

في 2019، واصلت أطراف النزاع في اليمن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة، في تجاهل فاضح للقواعد الأساسية للقانون الدولي والمعايير الإنسانية، واستمرت في تقويض الحقوق والحريات.

خلال 2019، أجرت مواطنة لحقوق الإنسان 2376مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني.

في متن هذا التقرير السنوي، تقدّم «مواطنة» التي تغطي كافة المحافظات اليمنية عدا سقطرى، استعراضًا موسعًا للانتهاكات وحالة حقوق الإنسان في اليمن خلال العام 2019. وثقت «مواطنة» مئات الوقائع التي تمثل خرقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، عبر عملية تقصي الحقائق وفحص الأدلة والبحث التفصيلي. كما خلصت إلى أن بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ويعرض التقرير بعض الوقائع المختلفة كنماذج من شأنها تسليط الضوء على الاعتداءات المرتكبة من قبل الأطراف المنتهكة.

مواطنة لحقوق الإنسان